جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

دور المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية

مطبوعة موجهة لطلبة الماستر السداسي الثاني تخصص إدارة الموارد البشرية

إعداد / د . مرزود حسين أستاذ محاضر "أ"

أكتوبر 2021

ـ المحتويات

ـ تقديم

ـ المحور الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني
ـ المحور الثاني : تعريف المجتمع المدني
ـ المحور الثالث :مكونات المجتمع المدني
ـ المحور الرابع : خصائص المجتمع المدني
ـ المحور الخامس : وظائف المجتمع المدني
ـ المحور السادس :أهمية المجتمع المدني
ـ المحور السابع : وسائل وأدوات المجتمع المدني
ـ المحور الثامن : أهداف المجتمع المدني
ـ المحور التاسع : تصنيفات المجتمع المدني
ـ المحور العاشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني
ـ المحور الحادي عشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني في الوطن
ـ المحور الثاني عشر : مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني
ـ المحور الثالث عشر : علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني
ـ المحور الرابع عشر : درجة استقلالية ومقومات تنظيمات المجتمع المدني
ـ المحور الخامس عشر :المجتمع المدني في الجزائر
ـ المحور السادس عشر : دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية
ـ المحور السابع عشر : صعوبات وعراقيل المجتمع المدني
ـ خلاصة :
ـ قائمة المراجع
ـ فهرس المطبوعة

فهرس المطبوعة

ـ المحتويات.....1
ـ تقديم 3

ـ المحور الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني 4
ـ المحور الثاني : تعريف المجتمع المدني 10
ـ المحور الثالث : مكونات المجتمع المدني 15
ـ المحور الرابع : خصائص المجتمع المدني 17
ـ المحور الخامس : وظائف المجتمع المدني 24
ـ المحور السادس : أهمية المجتمع المدني 27
ـ المحور السابع : وسائل المجتمع المدني 40
ـ المحور الثامن : أهداف المجتمع المدني 43
ـ المحور التاسع :تصنيف المجتمع المدني 46
ـ المحور العاشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني.....49
أولا : المداخل التقليدية 49
ثانيا : المداخل الحديثة 61
ـ المحور الحادي عشر :المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني في الوطن العربي..... 67
ـ المحور الثاني عشر : مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني 75
ـ أولا : عوامل مرتبطة بالمجتمع المدني 75
ـ ثانيا : عوامل مرتبطة بالدولة 78
ـ المحور الثالث عشر :علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني 82
ـ المحور الرابع عشر : درجة استقلالية ومقومات تنظيمات المجتمع المدني.....89
ـ أولا : التنظيمات ذات النشأة الخارجية 89
ـ ثانيا : التنظيمات ذات النشأة الداخلية 89
ـ مقومات تنظيمات المجتمع المدني 90
ـ المحور الخامس عشر : المجتمع المدني في الجزائر..... 95
ـ المحور السادس عشر :دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية وفي تنمية الموارد البشرية.....100

ـ المحور السابع عشر : صعوبات وعراقيل المجتمع المدني 106

ـ خلاصة : 108

قائمة المراجع :.....109

ـ فهرس المطبوعة 110

قائمة المراجع :

أولا : الكتب باللغة العربية :

ـ اهنبرغ جون ، المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة .ترجمة علي حاكم صالح ،حسن ناظم ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 .

ـ اسبيقة محمد عبد القادر ، دراسات اجتماعية معاصرة . الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة : 2013 .

ـ الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .2000 .

ـ المطران غريغوار حداد و أخرون ، فكرة المجتمع العربي والتحدي الديمقراطي مؤسسة فريديش ايبرت: بيروت ، 2004 .

ـ الخواجة ياسر ، المجتمع المدني وتنمية الرأس المال الاجتماعي . دار النشر نيو بوك ، مصر : 2018 .

ـ الغزاوي عصام ، بشير شريف البرغوثي ، المنظمات غير الحكومية وحكم القانون : نحو قانون عالمي موحد . دم ، الأردن : 2007 .

ـ بن علي بن لقرع ، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي : دراسة دراسة حالة الكويت . نور للنشر : الكويت. 2017 .

ـ بشارة عزمي ،المجتمع المدني : دراسة نقدية مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي . ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .1998 .

ـ حسن ايمان ، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي ، اطار نظري ومفاهيمي .معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين : 2017 .

ـ خفاجي ريهام ، مؤسسات المجتمع المدني الغربية .(رسل قيم) : قراءة في الأدوار المحلية والدولية . 2017 .

ـ زين العابدين محمد ، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح .. دار المنظومة ، الاردن : 2011 .

ثانيا الكتب باللغة الاجنبية :

BOOKS:

-ADERAR Mohamed , les ONG ET LE DEVLOPPEMENT TERRTIORAL AU MAROC . REVUE Montagnes Méditerrané. Maroc : 2009.
-A Ravelosn Jean Aime et autre , qui' est- ce que la société civile. Antananarivo, 2009.
-Haynes Jeffe , Democracy and Civil Society in the Third World : Politics and New Political Movements . Polity Press: U SA, 2013.
Paul Sparorw , Handbook of international Human Resource Management : Integrating People, process and context . WILEY : United King dom,2010.
-Planche Jeanne ; Société Civile: Un acteur historique de la gouvernance . Editions Charls Léopold .France : 2007.

- Rodekamp Miek , Their Members ' Voice : Civil Society Organisations in the European Union. Springer : Germany ,2013
-SIDI HIDA Bouchra, Mouvements Sociaux et Logiques D'acteurs .les O N G de Développement Face a la Mondialisations et état au Maroc .USL presses universitaire de Louvain 2007.

المجلات :

ـ عمر جوتيه ، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية " أقرأ " لمحو الامية بالجزائر و "مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة " باليمن . مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار ، الجزئر : المجلد 2 ، العدد ،2، 2014.

ـ حسن مروان ، المجتمع المدني من المفهوم إلى الممارسة .مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل , المركز الديمقراطي العربي ألمانيا : المجلد 2 ، أكتوبر 2019 .

ـ محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي ، بيروت : العدد 176 ، 1993 .

ـ زعطوط كلثوم ، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية . مجلة : مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية . الجزائر : جامعة الوادي ، العدد 33 مارس 2018 .

الرسائل الجامعية :

ـ سلاف سامي ، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في ظل التعددية السياسية ، رسالة ماجسير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2009 .
ـ شاوش اخوان جهيدة ، واقع المجتمع المدني في الجزائر : دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا .أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2015 .

ـ شريفي محمد رضا ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة وهران 2، 2016 .

المواقع الالكترونية :

ـ مها دحام ، تدقيق ،أزهار عبد الغني ، أهداف المجتمع المدني وخصائصه .موقع sotor .com. تاريخ التصفح يوم 02/10/ 2021.

ـ موقع لجان أحياء المجتمع المدني .(sivaka sivil) facebook . com تاريخ التصفح يوم 2021/10/04.

القوانين الرسمية :

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر الرئاسي 157/62 المؤرخ في 12/31/ 1962 المتعلق بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلى غاية تشريع قوانين جزائرية .الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 11 جأنفي 1963.

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 12/03/ 1971 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية عدد 105 الصادرة بتاريخ 12/24/ 1971.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 15/87 المؤرخ 15 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 1987.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية ، العدد 53 الصادرة بتاريخ 05 /12/ 1990.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات .الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة بتاريخ 12 /01/ 2012.

المحتويات

- تقديم
- المحور الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني
- المحور الثاني : تعريف المجتمع المدني
- المحور الثالث :مكونات المجتمع المدني
- المحور الرابع : خصائص المجتمع المدني
- المحور الخامس : وظائف المجتمع المدني
- المحور السادس :أهمية المجتمع المدني
- المحور السابع : وسائل وأدوات المجتمع المدني
- المحور الثامن : أهداف المجتمع المدني
- المحور التاسع : تصنيفات المجتمع المدني
- المحور العاشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني
- المحور الحادي عشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني في الوطن
- المحور الثاني عشر : مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني
- المحور الثالث عشر : علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني
- المحور الرابع عشر : درجة استقلالية ومقومات تنظيمات المجتمع المدني
- المحور الخامس عشر :المجتمع المدني في الجزائر

- المحور السادس عشر : دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية
- المحور السابع عشر : صعوبات وعراقيل المجتمع المدني
- خلاصة :
- قائمة المراجع
- فهرس المطبوعة

تقديم :

هاته المطبوعة تتضمن محاضرات في دور المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية بطريقة مبسطة حتى تسهل الفهم وهي موجهة لطلبة الماستر السداسي الثاني في تخصص إدارة الموارد البشرية .

وتتناول أهم العناصر الاساسية التي تتعلق بنشأة وتطور تنظيمات المجتمع المدني ، تعريف المجتمع المدني ومكوناته وخصائصه ووظائفه الاساسية ووسائل عمله وتصنيفاته المختلفة ،المجتمع المدني في الجزائر ، الصعوبات والعراقيل التي تواجه تنظيمات المجتمع المدني ، ونأمل أن تساعد الطلبة على زيادة معارفهم و على التحصيل العلمي المنشود.

المحور الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني

إن تاريخ ظهور تنظيمات المجتمع المدني عرف عدة مراحل و يرجع إلى عهد الاغريق حيث أعتبره أرسطو مجموعة سياسية تخضع للقانون ورابطة سياسية تحسن من وضع مواطنيها في اطار العلاقات المباشرة للفئة الارستقراطية[1] .

وفي ذلك الوقت لم يكن يفرق بين الدولة والمجتمع المدني وحسبه أهم شئ أن الموطنين يعترفون بقوانين الدولة والمواطنة رغم أن الاعتراف ببعض الحقوق الاجتماعية والسياسية ومنها حق المواطنة في أثينا ليست للجميع بأن تستثني النساء والعمال الاجانب والعبيد.

وأن السلطة السياسية وجدت لخدمة رفاه المدينة ومواطنيها ولا يمكن فهم المجتمع المدني بعيدا عن المبادئ المنظمة للدولة في اطار الاختلاف والتعدد التنظيمي وتقسيم العمل وأن المدينة (الدولة) وجدت من أجل الصالح العام حسب أرسطو[2] .

ولكن مفهوم المواطنة بالمفهوم الحديث أرتبط بعصر النهضة الصناعية و ببداية ظهور الدولة الحديثة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبداية ظهور بعض تجارب الانظمة السياسية الديمقراطية المستندة على الحرية الاقتصادية والسياسية فيما بعد [3] .

" دعه يعمل دعه يمر" وفق علاقات الانتاج الرأسمالي وضرورة تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص أو القطاع الثالث (المجتمع المدني) القائم على الحرية وسيادة القانون وضد التسلط والاستبداد.

---

[1] ـ جون اهنبرغ ، المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة .ترجمة علي حاكم صالح ،حسن ناظم ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 ،ص 17.

[2] ـ جون أهنبرغ ، نفس الرجع ، ص 41.

[3] Jeanne Planche ; Société Civile: Un acteur historique de la gouvernance . Editions Charls Léopold .France : 2007,p 12.

إلى أن وصل إلى التركيبة المميزة له في الدول والمجتمعات الرأسمالية الحديثة وإلى غاية عصرنا اليوم. وقد صحابته وساهمت في ظهوره وتطوره بشكل عام قيام وتنظيم الدول على الحرية والفردانية .

وخاصة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي على أساس حرية السوق وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في عمل آليات السوق ، بل يقتصر دورها على التنظيم والحماية وتوفير الضمانات لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. . إن نشأة فكرة المواطنة مع مفكري العقد الاجتماعي القائمة على حرية الفرد باعتباره كائنا اجتماعيا وإنسانيا وحقوقيا مكونا للدولة ، وما أرتبط بها من الاعتراف بالحقوق الاساسية وحقوق الانسان التي تتمثل في جملة من الحقوق السياسية والاجتماعية في اطار احترام التعدد والاختلاف وحرية الرأي والاعتقاد أو الحرية الدينية والشخصية [1].

كما ساهم تقسيم العمل والتخصص في مجال النشاط والممارسة الاجتماعية في مجالات متخصصة واستقلالية نسبية.

وفي نهاية الثمانيات وبداية التسعينات أصبح يستعمل مفهوم المجتمع المدني كوحدة للتحليل السياسي لفهم تطور وتنمية المجتمعات خاصة في دول الجنوب [2] .

مما جعل البعض يفرق بين آليات عمل ونشاط المؤسسات الاقتصادية الربحية ونشاط ومجال تدخل مؤسسات المجتمع المدني الذي يختلف في نشاطاته عن نشاط المؤسسات الاقتصادية و أهدافها وطبيعة تدخلها.

ومن جهة أخرى فإن بروز خلافات حول الفرق بين تنظيمات المجتمع المدني في حدادتها بين التنظيمات الطوعية التي ينتمي إليها أو ينظم إليها المواطنين الأحرار بمحض الارادة ودون قيد أو شرط إلا الالتزام بمبادئ وأهداف وبرامج التنظيم ، وتنظيمات المجتمع العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الفرد بحكم المولد والأسرة و العشيرة والقبيلة وفق تنظيم اجتماعي لا يمكن الخروج عليه أو تجاوزه قد صعب من تحديد تاريخ ظهوره ،فهل ينسب للتنظيمات الطوعية الارادية الحديثة أو إلى التنظيمات العضوية التضامنية الوراثية التقليدية [3] .

وكذلك فإن تطور مفهوم ممارسة الديمقراطية التمثلية في الانظمة السياسية الليبرالية من ناحية ، من ناحية ثانية في الديمقراطية المباشرة لبعض تنظيمات المجتمع المدني الطوعية الحديثة القائمة على التداول والتشاور واختيار البديل العقلاني بكل حرية وشفافية قد ساهم في ظهور ونشأة تنظيمات المجتمع المدني.

وهناك من يعتبر نشؤه وظهوره كان بالتدريج ضمن نضالات مختلف الشعوب أحيانا بالسلمية وأحيانا بالصدام مع الانظمة السياسية وحسب هامش الحرية الذي كان متاحا .

---

[1] - Jean Aime A Raveloson et autre , qui' est- ce que la société civile. Antananarivo, 2009, p6

[2] Jeanne Planche ;idem ;p 13.

[3] بن لقرع بن علي ، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي : دراسة دراسة حالة الكويت . نور للنشر : الكويت. 2017 ، ص 14.

ولقد مكن هامش الحرية المتاح تاريخا تنظيمات المجتمع المدني من التدخل في حال تعارض مصالح الحكومات مع الجماهير أو تقصير في حق المواطنين.

ومن ناحية أخرى ساهمت الحرية والملكية الخاصة في تطوير و تنظيم العلاقة غير المباشرة أو الجدلية بين المجتمع المدني و الدولة أو السلطة كتجسيد سياسي للدولة .

ومع ذلك تبقى الدولة كتنظيم فوقي يهيمن بدرجة ما للقيام بدورها السياسي والقانوني مع وجود وسيط (تنظيمات المجتمع المدني) ، بمعنى كل التنظيمات التي تلتزم بالقوانين التي تضعها الدولة.

وفي نشأته حديثا ولاسيما مند عهد النهضة أو عصر الانوار ، فهناك من يرى أنه كان نتيجة للقطيعة مع علاقات القوة للحكم الديني الالهي للحكام والنظام الاقتصادي الإقطاعي و الارستقراطي والعسكري بالقوة .

والاتجاه إلى الحرية الفكرية والعلمية والسياسية والاقتصادية والسيادة الشعبية في اختيار الحكام. و الانتقال تدريجيا من نظرية الحق الالهي والطاعة إلى الارادة الشعبية والحداثة السياسية ، وقد ساهم منظري العقد الاجتماعي مثل [1]:

طوماس هوبز(Tomas Hobbes)(1588 - 1679) الذي يرى أن الانتقال إلى الحق الاجتماعي والطبيعي للتعبير عن الارادة الشعبية بديلا عن الحق المطلق للحكام والعقد الاجتماعي عند هوبز هو التنازل للدولة التي تصبح تسيطر على زمام الامور في جميع المجالات بما فيها المجال الديني.

وهو تنازل الأفراد عن حقوقهم بموجب عقد لصالح الحاكم لحماية مصالحهم وأمنهم.

بينما جون لوك الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ينتج عنه تشكيل حكومة في اطار تعاقدي قانوني لضمان وصيانة حقوق الجميع.

أما جون جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) (1712 - 1778) العقد الاجتماعي عنده الانتقال من الحالة الطبيعية للإنسان المتوحش المعزول إلى الحالة المدنية [2]لخدمة الارادة العامة و أن العقد الاجتماعي شرط أساسي لشرعية السلطة و أن السلطة مقيدة بشروط العقد وليست مطلقة أي نسبية.

وهناك من قال بأن المجتمع المدني عبارة عن جماعة تتضامن في توافق وانسجام بين ذاتية المصالح الفردية وموضوعية المصالح العامة [1] .

---

[1] ـ زعطوط كلثوم ، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية . مجلة : مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية . الجزائر : جامعة الوادي ، العدد 33 مارس 2018 ، ص 41.

[1] ـ جون اهنبرغ ، مرجع سابق ، ص 22.

وهناك من أعتبر المجتمع المدني(Civil Society) ضد النظام العسكري وكل ما هو رسمي حكومي.

بينما في القرن التاسع عشر أعتبر كارل ماركس(Karl Marx) أن مفهوم المجتمع المدني بأنه ساحة الصراع الطبقي في المجتمع . وهو عبارة عن صراع الطبقات وتنافس بين المصالح البرجوازية .

وفي المجمل فإن نشوء المجتمع المدني عند ماركس يكون كحتمية لوجود تنظيم الدولة في مجتمع بورجوازي يهيمن على النشاط الاقتصادي والسياسي.

وفي القرن العشرين أعتبر أنطنيو غرامشي (Antonio Gramsci) أن المجتمع المدني بأنه ساحة للصراع الايديولوجي في المجتمع [1].

وعموما فإن المجتمع المدني حسب غرامشي هو صراع إيديولوجي بين الدولة والمجتمع السياسي والهيئات المشكلة للمجتمع ككل.

بينما عند فردريك هيغل (Friedrich Hegel)المجتمع المدني وسيط بين الاسرة والدولة وهما في صراع وتكامل في نفس الوقت ولا يوجد تجانس والمجتمع المدني بدون إطار الدولة يبقى في صراع والتمزق.

و أن نشؤ المجتمع المدني هو تعاقد بين الدولة و الأسرة ، وعليه فالمجتمع المدني عبارة عن وسيط بينهما جاء نتيجة لعجز الأسرة عن تلبية مختلف حاجياتها .

والدولة هي الميدان الاخلاقي للكلية والتكامل مع احترام الخصوصيات والاختلافات الموجودة في المجتمع المدني ، إن الدولة العادلة تاريخيا هي التي تسعى لتحقيق الصالح العام بالاعتماد على القابلية والحرية وليس الجبر والقسر بالقوة وتعمل على تنظيم الحقوق وتحقيق الرفاه والتوفيق بين التناحرات الموجودة في المجتمع المدني لضمان ترابط المجتمع لخدمة غايته ومصالحة المختلفة [2] .

أما البنك الدولي فيعتبر المجتمع المدني بمثابة حكومة الظل وقطاع موازي لمؤسسات الدولة وهناك من يعتبره بمثابة القطاع الثالث بعد القطاع العام والقطاع الخاص .

بينما في التاريخ العربي والإسلامي نجد ما يعرف بالتنظيمات التقليدية ذات الطابع الديني التضامني العائلي الوارثي مثل مؤسسات الاوقاف والزوايا والمساجد والتنظيمات العائلية الخيرية.

---

[1] - محمد زين العابدين ، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح .. دار المنظومة ، الاردن : 2011 ، ص 26.

[2] - جون أهنبرغ ، مرجع سابق ، ص 249 ، 250.

التي كانت تساهم في التعليم والتكوين وفي تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية وغيرها والتي مازلت إلى يومنا هذا تساهم في العمل الخيري والاجتماعي عن طريق التضامن.

إلى جانب تنظيمات تقليدية مثل تجماعت والتويزة في الجزائر و التي تدعمت بالقيم الاخلاقية للدين الاسلامي مثل الحرية والتعاون والتضامن والمساواة والتسامح وغيرها وهي القيم التي يحاول المجتمع المدني القيام عليها.

وبصفة عامة فإن نشأة تنظيمات المجتمع المدني ارتبطت بظهور الدولة الحديثة (دولة الحق والقانون) إلا أنها من حيث التأصيل والوجود فإنها ترجع إلى التاريخ العربي الاسلامي من خلال وجود التنظيمات التقليدية بطابعها الديني والخيري والتي مازالت إلى يومنا هذا تساهم في تقديم خدمات والوساطة و تنمية المجتمع .

ولكن ما يمكن استنتاجه عن مسالة ظهور تنظيمات المجتمع المدني فإنها بدأت من المحلية إلى العالمية ثم من العالمية إلى المحلية كيف ذلك ؟

في البداية كان نتيجة لنضالات متواصلة وتم الاعتراف بمختلف التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية و بحق إنشاء وتكوين منظمات كالنقابات العمالية ومختلف الجمعيات المهنية والأحزاب السياسية داخل بعض الدول أو تجارب الانظمة الديمقراطية .

تواصل بعد ذلك إلى غاية الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تضمن التأكيد والاعتراف بحق إنشاء مختلف التنظيمات والجمعيات حتى أصبحت كل دساتير الدول تتضمن وتعترف بحق وحرية إنشاء وتكوين منظمات المجتمع المدني بصراحة .

المحور الثاني : تعريف المجتمع المدني

هناك العديد من الاجتهادات المختلفة والمتعددة من التعاريف لمفكرين الذين حاولوا تعريف المجتمع المدني في العصر الحديث وخاصة مفكري العقد الاجتماعي وماركس وغرامشي وتوكفيل وغيرهم ومنها:

التعريف اللغوي : تجدر الاشارة مند البداية إلى وجود اختلاف في استعمال وتوظيف مصطلح لكلمة المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي والإسلامي .

ففي المنطقة العربية الاسلامية يستخدم بمعانين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي أو التقليدي.

المعنى الأول المجتمع المدني وهي مستمدة من الفكر الغربي وهي ترجمة لكلمة المجتمع المدني (Civil Society) باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسة (Société Civil) وكلهما مستمدين من اللغة اللاتينية (Civis) وتعني المواطن ويمكن أن تكون على علاقة بالمدينة وليس بالحضارة (Civilisation) [1].

أما الاستخدام أو المعنى الثاني المجتمع الاهلي فيقصد به كل التنظيمات التقليدية المرتبطة بالأسر والعشائر والقبائل ذات الطابع الاجتماعي أو الديني والسابقة عن تكوين الدولة الحديثة بالمفهوم المعاصر .

وما يمكن ملاحظته عن التنظيم التقليدي أنه يعد أساس تكوين المجتمع المدني الحديث إلا أنه لم يتطور ليواكب العصر الحديث رغم استمرار العديد من التنظيمات في أداء دورها وفي تقديم خدمات متعددة وخدمة المصلحة العامة في عدة ميادين إلى يومنا هذا .

وعلى هذا الاساس يمكن اعتبار نشؤ وتنظيم وخدمة الصالح العام المحلي بواسطة التنظيم الذي أصبح يعرف فيما بعد بالمجتمع المدني في المجتمعات العربية الاسلامية .

كان السباق في الظهور ولازال مستمرا ويحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث لتعميق البحث والاستفادة من التراث التاريخي لأنه توجد العديد من القيم والقواعد مازالت صالحة يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لمواكبة العصر.

أما بالنسبة لتعريف المجتمع المدني ، فهناك العديد من التعاريف التي يمكن استعراضها فيمايلي :

يعرف المفكر الايطالي أونطيو غرامشي (1937 - 1981):

المجتمع المدني على " أنه التنظيم غير الرسمي الذي يضم مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات الأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب ودور العبادة " [1]. يقابل المجتمع المدني التنظيم الرسمي أو ما يعرف بسلطة الدولة .

تعريف طوماس هوبز(Tomas Hobbes) :

" المجتمع المدني هو نفسه المجتمع السياسي أو الدولة التي يتنازل الأفراد عن إراداتهم لصالح الدولة التي تتولى تنظيم شؤونهم في إطار العقد المشكل للمجتمع المدني الذي لا يتضمن

[1] عزمي بشارة ،المجتمع المدني : دراسة نقدية مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي . ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .1998 ، ص 64.

[1] – Bouchra sidi Hida , Mouvements Sociaux et Logiques D'acteurs .les O N G de Développement Face a la Mondialisations et état au Maroc .USL presses universitaire de Louvain . 2007 p108 .

إنشاء جمعيات أو تنظيمات و إنما هو تسليم لحقوق الناس للحاكم الذي يضمن بدوره حماية حقوقهم وأمنهم لخدمة المصلحة العامة " [2].

أما جون جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) (1712 - 1778) :

العقد الاجتماعي عنده الانتقال من الحالة الطبيعية للإنسان المتوحش المعزول إلى الحالة المدنية لخدمة [3].الارادة العامة و أن العقد الاجتماعي شرط أساسي لشرعية السلطة و أن السلطة مقيدة بشروط العقد وليست مطلقة أي نسبيا.

أما ألكلسيس دي توكفيل (Alexis de Tcoqueville) :

فيرى أن " المجتمع المدني يرتبط مع الديمقراطية والذي يتمثل في عين فاحصة ومستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي ، وهي ضرورية لتقوية الديمقراطية في المجتمع" [1]

بينما يعرف برنار لويس (Bernard Lewis) :

المجتمع المدني على : "إنه فضاء أو تنظيم يستعمل ضد سلطة الدولة السياسية وهو جزء من المجتمع يتموقع بين العائلة والدولة ويتكون من مجوعة من الجمعيات والتنظيمات المختلفة كالنقابات والأحزاب والجمعيات والنوادي الرياضية وغيرها ، وان النشاط فيه يكون طواعية ولخدمة المصلحة العامة " [2]

وعموما فإن التعاريف المفكرين الغربين متعددة ومتنوعة وبعد استعراضها نستعرض بعض التعاريف لمفكرين عرب ومنها :

تعريف سعد الدين ابراهيم " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف" [3] .

تعريف عزمي بشارة " المجتمع المدني هو نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها وعليه في العالم العربي يجب تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لبناء مجتمع مدني معاصر " مساهمة في نقد المجتمع المدني [4] .

---

[2] - بن لقرع ،بن علي ،مرجع سابق ، ص 14.
[3] - جون أهنبرغ ، مرجع سابق ، ص 22.

[1] Jean Aime A Raveloson et autres ,op cit p,.7.

[2] - بن لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 20.
[3] - الرجع نفسه ، ص 29.
[4]- عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 40 ،44.

تعريف محمد عابد الجابري " المجتمع المدني هو الذي تنظم فيه العلاقات على أساس ديمقراطي وحكم الاغلبية واحترام حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى دولة المؤسسات من تعددية وحرية والإعلام والتعبير واستقلالية القضاء " [1] .

تعريف أحمد زايد " المجتمع المدني بأنه يمثل كافة الأبنية الاجتماعية والتنظيمية التي تحقق نمطا من التنظيم والتي تنخرط في نشاطات توازي مؤسسات الدولة وبطريقة مستقلة عنها [2] .

تعريف مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 في ندوة حول المجتمع المدني في بيروت

" يقصد بالمجتمع المدني كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض مختلفة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني والمحلي عبر الأحزاب السياسية ، والدفاع عن المصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية ونشر الوعي " [3] .

تعريف البنك الدولي : " عبارة عن مجموع المنظمات غير الربحية وغير الحكومية ، والتي تعتمد على النهوض بالاهتمامات والقيم الخاصة للمنضمين إليها ، وتكون معتمدة على قيم أخلاقية ،خيرية ، دينية ، أو علمية ، ثقافية ومنها الجماعات الخاصة بالمجتمع المحلي ،النقابات العمالية ، والمنظمات المهنية ، كما تتميز هذه التنظيمات ببعدها عن السياسة ومستقلة عن السلطات الحكومية " [4]

المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات والمؤسسات والجمعيات التطوعية المستقلة ذاتيا غير الربحية التي تسعى لخدمة مصالح خاصة بفئة معينة أو مصلحة عامة تهم المجتمع ككل .

أو هو عبارة عن منظمات تطوعية حرة غير ربحية وغير حكومية تحترم التنوع والاختلاف أساسها التعددية و المشاركة وتقوم على الحوار في المجتمع ولا تسعى للحكم .

وإجمالا هو التعبير عن المطالب المختلفة والوساطة بين الدولة والأسرة والسوق يعرف بعدة تسميات منها الحركة الجمعوية مؤسسات المجتمع المدني منظمات المجتمع الاهلي والتي تجمع بين التنظيمات التقليدية والحديثة وخاصة ذات الطابع الديني.

وقد استخدم المجتمع المدني في الادبيات بثلاثة استخدامات وهي [1] :

---

[1] ـ محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي، بيروت : العدد 176 ، 1993 ، ص 8.

[2] ـ شاوش اخوان جهيدة ، واقع المجتمع المدني في الجزائر : دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا .أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2015 ، ص 26.

[3] ـ حداد المطران غريغوار و آخرون ، فكرة المجتمع العربي والتحدي الديمقراطي مؤسسة فريديش ايبرت: بيروت ، 2004 ، ص 47.

[4] ـ عصام الغزاوي ، بشير شريف البرغوثي ، المنظمات غير الحكومية وحكم القانون : نحو قانون عالمي موحد . دم ، الأردن : 2007 ص 13.

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 27 .

1- الاستخدام السياسي اعتمادا على طرح جون لوك باعتباره كمقابل للمجتمع الطبيعي وهو الاستخدام الذي توظفه الأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات ذات التوجه الايديولوجي.

2 ـ الاستخدام السوسيولوجي الاجتماعي من طرف علماء الاجتماع التفسيري لتفسير مختلف الروابط بين التنظيمات المجتمع المدني ومحيطها.

3 ـ الاستخدام القيمي المعياري بأن المجتمع المدني كغاية أخلاقية للتعبير وخدمة المصلحة العامة وفعل الخير في الوساطة بين المجتمع والدولة.

المحور الثالث : مكونات المجتمع المدني

يتكون المجتمع المدني من مجموعة واسعة من التنظيمات المتعددة التي تكون العضوية فيها مفتوحة بدون قيد الولاء .

و من مجموعة كبيرة من المنظمات والجمعيات غير الحكومية المختلفة والأفراد التي تندرج ضمن العديد من القطاعات على المستوى الدولي و داخل الدول على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي بهدف التعبير ومحاولة ايجاد الحلول وتحقيق الاهداف المختلفة التي تطمح إليها هاته التنظيمات والجمعيات في نشاطاتها[1] .

ومن أهم المكونات وأبرز التنظيمات والمؤسسات التي تتشكل منها أغلب منظمات المجتمع المدني هي :

ـ النقابات العمالية و المهنية

ـ الجمعيات التعاونية

ـ مؤسسات بحثية

ـ المنظمات التطوعية

[1] Jean Aime A Raveloson et autres ,op cit p,14.

ـ الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة.

ـ المنظمات غير الحكومية غير الربحية

ـ الحركات الاجتماعية الخيرية

ـ نوادي هيئات التدريس

ـ النوادي الرياضية والثقافية

ـ مراكز الشباب واتحادات الطلابية

ـ منظمات حقوق الانسان والدفاع عن المرأة والبيئة

ـ منظمات وتكتلات رجال الاعمال غرف الصناعة والتجارة (المصدرين ، المنتجين)

ـ مراكز البحوث والدراسات

ـ لوبيات وجماعات الضغط

ـ منظمات إرهابية

ـ منظمات سرية

ـ منظمات التبشير الديني

ـ منظمات نسائية تهتم بحقوق ورعاية المرأة

ـ مؤسسات رعية الاطفال

ـ منظمات الهجرة

ـ منظمات متطرفة

ـ منظمات مسلحة

ـ مؤسسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

ـ هيئات ومنظمات تقليدية تخص المجتمعات العربية الاسلامية الطرق الصوفية والزوايا والأوقاف

ـ منظمات السياحة والأسفار

ـ نوادي الصيد بمختلف أنواعه.

ـ منظمات دولية غير حكومية وحكومية

ـ منظمات اقليمية غير حكومية وحكومية.

المحور الرابع : خصائص المجتمع المدني

العديد من الدراسات الاكاديمية التي تناولت مسألة المجتمع المدني وضعت عدة خصائص تقترب من بعضها البعض.

ومن بينهم صمويل هنتنغتون(Samuel Huntington) الذي حدد أربعة خصائص للمجتمع المدني [1]:

1 ـ القدرة على الحركة و التكييف :

وتعني القدرة على النشاط والحركة والتكيف مع التطورات والمستجدات مع الواقع والمحيط والمجال التي يحيط بها ، مع التخلي عن الجمود وعدم المبالاة حتى تكون أقدر على مواجهة التحديات والابتعاد عن الجمود الذي قد يهدد وينقص من دور منظمات المجتمع المدني ، وهناك عدة مؤشرات لنجاح واستمرارها ومنها مايلي :

أ ـ التكيف الزمني :

الذي يعني إلى قدرة حركة منظمة المجتمع المدني والاستمرار في النشاط و التواجد لفترة طويلة من الوقت في جميع الحالات والظروف في القيام بدورها وتقديم الخدمات على أحسن ما يمكن ذلك.

ب ـ التكيف الجيلي :

والمتعلق بعملية الدوران على المناصب القيادية والتداول على مختلف المناصب وفسح المجال للقيام بمختلف المهمات بين الاجيال المشكلة للتنظيم في اطار ديمقراطي وشفاف.

ج ـ التكيف الوظيفي :

ويعني قدرة واستعداد حركة المجتمع المدني وإمكانية اجراء وإدخال التعديلات والإجراءات المناسبة على هيكلها التنظيمي وأنشطتها المختلفة اعتمادا على التشريعات والنصوص ولاسيما القوانين الاساسية و القوانين الداخلية التي تحكم وتنظم سير ونشاط هاته التنظيمات بما يضمن مواكبة الاحداث والعصر.

2 ـ الاستقلالية :

أن تتمتع بالاستقلالية في صنع واتخاذ القرار ، وأن لا تكون خاضعة أو موالية لجهة أو فرد أو سلطة تهيمن وتؤثر على قراراتها [1] . بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن القرار يتخذ داخل هياكل المنظمة ووفق نصوصها وقوانينها الداخلية .

[1] ـ بن لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 33.

وعموما فكلما كان نشوء وتكوين منظمات المجتمع المدني خارج أطر النظام السياسي ،وزيادة على التمويل المالي فإن المنظمة تكون أكثر تحررا واستقلالية

ويمكن تحديد استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن السلطات أو الحكومات من خلال المؤشرات التالية:

أ ـ الاستقلال المالي لتنظيمات المجتمع المدني :

ويعني هل المنظمة تعتمد في تمويلها المالي اللازم على السلطات العمومية أو جهات أخرى بما فيها التمويل الخارجي أو الاجنبي ، أم تعتمد على اشتراكات وهبات الاعضاء ومن عوائد نشاطاتها في اطار العمل الخيري والتضامني ، وكما سبقت الاشارة إليه فإن عصب النشاط هو الجانب المالي ، فكلما تمكنت المؤسسة من تمويل نفسها تجنبت الهيمنة والولاء والتدخل في شؤونها.

ب ـ الاستقلال التنظيمي والإداري :

بمعنى مدى قدرتها على امتلاك كفاءات إدارية قادرة على التنظيم والتسيير بكفاءة في التحرير الاداري والاتصال ووضع الخطط والاستراتيجيات المنسابة ،والتسيير اليومي لمختلف النشاطات .

زيادة على احترام النصوص واللوائح التنظيمية التي تكون وفق الاسلوب الديمقراطي الشفاف الذي يسمح بتطور ونجاح مؤسسة المجتمع المدني وفق التسلسل الهرمي وتقسيم العمل والمهام في اطار تنسيقي محكم بين مختلف الاجهزة التنظيمية.

3 ـ تجنب التعقد :

وعدم اعتماد كثرة الاجراءات البيروقراطية بالمفهوم السلبي والتباطؤ في القيام بتنفيذ النشاطات بدون فائدة ، وكثرة الهياكل والمستويات التنظيمية .

بل يجب اتباع الطرق السلسة لتنظيم العمل وتنفيذ المهام المختلفة لتجنب الفشل و وتجاوز ضعف الاداء و الضعف التنظيمي في المجال الاجتماعي وداخل المجتمع التي تنشط فيه .

4 ـ التجانس وتجنب الانقسام :

وتعني الابتعاد عن الصراعات والخلافات الشخصية الضيقة التي تؤثر على طبيعة نشاط واستمرار المنظمة .

---

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .2000،ص 25.

ومن هذا المنطلق فكلما كانت الصراعات والاختلافات تحل بطريقة حضارية وعقلانية وسلمية كلما زاد من عملية التنافس من أجل خدمة أهداف وطموحات المؤسسة ،عكس في حالة كثرة الصراعات والاختلافات الشخصية والانقلابات والفتن تؤدي إلى التطاحن واستعمال العنف.

مما يؤثر سلبا ويساهم في تخلف وضعف منظمة المجتمع المدني ويهدد بانقسام وتفكك المنظمة أصلا.

وبصفة عامة يمكن تصنيف خصائص تنظيمات المجتمع المدني إلى نوعين أساسين هما :

أولا ـ خصائص مادية :

وبدورها الخصائص المادية تنقسم إلى عنصرين هما:

أ ـ الموارد البشرية الكفوءة :

التي تتطوع للعمل الميداني والجواري وتبرز هاته الصعوبة في استقطاب الموارد البشرية المؤهلة خاصة في الانظمة السياسية التي تفرض قيود وتمنع إنشاء تنظيمات مستقلة للدفاع عن أهدافها .

وكذلك ربما لغياب المناخ المناسب على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي مثل المجتمعات المحافظة التي ترفض التدخل في شؤونها وتعتبره عار وهزيمة .

ب ـ الموارد المالية التي تشكل هاجس للجمعيات والتنظيمات :

لأنها في أغلب الاحيان تعاني من شح الموارد المالية مما يضطرها للاعتماد على الدولة وبعض الجهات في التمويل كالتمويل الخارجي أو من طرف بعض المنظمات في إطار الشراكة والتعاون لتنفيذ برامجها.

ثانيا ـ خصائص معنوية :

إن الخصائص المعنوية تعد من بين أهم الخصائص التي يجب ان تتوفر في تنظيمات المجتمع المدني .

ومن جهة أخرى تعد القيم المعنوية التي تحكم وتنظم مؤسسات المجتمع المدني أهم من المنظمة في حددتها لكي تضمن تحقيق الدفاع عن الاهداف المرسومة و التي أنشئت من أجلها .

والتي يمكن اجمالها فيمايلي :

ـ الطابع الجماهيري لعمل تنظيمات المجتمع المدني :

ويعد الطابع الجماهيري والشعبي من بين أهم الخصائص المعنوية والأهداف في نفس الوقت التي تعتمده التنظيمات .

والذي يجب التحكم فيه وتقويته من خلال اعداد وتكوين وتدريب المواطن وأعضاء التنظيم بطريقة جيدة لكي يتمكن من النهوض بالمجتمع .

ـ الحرية والطوعية :

إن أساس العمل والنشاط في تنظيمات المجتمع المدني الحرية والتطوع ، والتي تبين مدى رغبة والتزام الاعضاء في العمل وخاصة الميداني .

وكذلك تساهم الحرية والعمل التطوعي الخيري من خلال الابتعاد عن الضغوط الداخلية أو الخارجية وتزيد من العمل الجمعي والجماعي ودون السعي أو الطمع في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية .

ـ التسامح والتجانس :

من الضروري والواجب أن يكون تنظيم العمل داخل تنظيمات المجتمع المدني على أساس قيم التجانس والتسامح الاخلاقي.

وأن لا يكون مبني على أساس الصراع والتصادم الدائم مما قد يهدد ويضعف عمل ونشاط التنظيمات الاجتماعية والمهنية على الخصوص.

ومن جهة أخرى يجب أن تتجنب عوامل التفرقة والانقسام والتكتل على أساس ديني أو قبلي أو عشائري حتى تحقق الأهداف.

ـ المنظومة الأخلاقية :

تعد تنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وأهدافها كجزء لا يتجزأ من مفاهيم أخلاقية

اعتمادها على القيم والأخلاق والالتزام والانضباط في نشر الوعي وتقديم مختلف الخدمات.

أوسع وأشمل التي تسود في المجتمع .

ومن بين هاته المفاهيم الاخلاقية في المجتمع قيم المواطنة ، الفردية ، حقوق الانسان والمشاركة السياسية وغيرها .

وتتكامل تلك المفاهيم التي تقوم عليها تنظيمات المجتمع المدني مع مفاهيم وقيم أخرى مثل قبول الاختلاف والتنوع بين البشر ، وحق الافراد من تكوين وإنشاء تنظيمات أو الانضمام إليها بكل حرية واحترام .

ـ عدم استعمال العنف والابتعاد عن اساليبه :

إن الابتعاد عن توظيف أعمال العنف والابتعاد عن اساليبه المختلفة يعد من بين أهم الركائز الاخلاقية الاساسية في نجاح التنظيم .

ورغم أن في الغالب أن رد وتصرف تنظيمات المجتمع المدني على أعمال وقرارات السلطات العمومية يكون بالرفض أو عدم التجاوب معها ،ولكن هذا لا يبرر اللجوء إلى توظيف أو استخدام أعمال العنف مهما كان المبرر .

بل على العكس من ذلك يجب الحرص على اللجوء إلى الطرق الحضارية والسلمية والحوار والاتصال .

وإن تطلب الأمر يجب اللجوء إلى الاعلام والصحافة وإلى الوسائط الاتصال الحديثة أو القيام بمظاهرات سلمية للتعبير عن الموقف بكل تحضر ومسؤولية .

ـ السعي لخدمة الصالح العام :

السعي إلى خدمة الصالح العام أو المصالح العامة لكافة افراد الشعب من طرف تنظيمات المجتمع المدني هي القاعدة .

لكن من جهة اخرى هذا لا يمنع من السعي إلى الاهتمام والدفاع عن فئات اجتماعية معينة وبدون المساس بالمصلحة العامة أو المساس بمصالح فئة صغيرة ودون السعي لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية من وراء العمل [1].

[1] ـ مها دحام ، تدقيق ،أزهار عبد الغني ، أهداف المجتمع المدني وخصائصه .موقع sotor .com تاريخ التصفح يوم 2021/10/02.

المحور الخامس : وظائف المجتمع المدني

هناك مجموعة من الوظائف تؤديها تنظيمات المجتمع المدني أهمها مايلي [1] :

ـ وظيفة تحقيق النظام والانضباط في المجتمع من خلال الالتزام بالقوانين والسلوك الحضاري.

ـ وظيفة الرعاية والحماية بمعني حماية المصالح الفردية والجماعية من تدخل الدولة بطريقة غير قانونية في حالة التعسف وحماية حقوق الانسان بصفة عامة.

ـ التكافل والتضامن الاجتماعي ومساعدة المحتاجين.

ـ الوساطة والتوفيق.

ـ وظيفة الرقابة على اعمال السلطات العمومية.

ـ تعمل تنظيمات المجتمع المدني على المساهمة في بناء وتعزيز الديمقراطية وحل النزعات الاجتماعية ولاسيما في دول العالم الثالث [2]

ـ وظيفة المشاركة الفردية والجماعية والشراكة حيث يعتبر ألكسيس دي تكفيل(Alexis de Tocqueville) منظمات المجتمع المدني كمدرسة لممارسة الديمقراطية [3] .

ـ وظيفة التخفيف الاعباء عن الدولة.

ـ وظيفة تجميع المصالح وترتيبها حسب الاولوية.

ـ مل الفراغ في حالة غياب الدولة أو التقصير من مؤسساتها بالتدخل لسد العجز أو دعم نشاط معين مثل الصحة والنقل أو محاربة الاوبئة.

ـ وظيفة الدامقرطة و التنشئة الاجتماعية والسياسية.

ـ وظيفة تسوية وتسيير النزاعات الاجتماعية .

وعموما فإن وظائف تنظيمات المجتمع المدني تشمل عدة مجالات سياسة واقتصادية واجتماعية يمكن اجمالها فيمايلي :

وظائف سياسية :[1]

ـ المساهمة في المشاركة السياسية

---

[1] Jean Aime A Raveloson et autres ,op cit p,.10.

[2] Jeffe Haynes, Democracy and Civil Society in the Third World : Politics and New Political Movements . Polity Press: U SA, 2013 , p 7.

[3] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 54.

[1] ـ موقع لجان أحياء المجتمع المدني .(sivaka sivil) facebook . com تاريخ التصفح يوم 2021/10/04.

ـ التنشئة السياسية للمواطنين

ـ توجيه النظام السياسي والمساهمة في اعداد برامج التنمية

وظائف اجتماعية :

ـ الوساطة بين الأجهزة الحكومية والمواطنين

ـ القيام بمهام تضامنية خيرية واجتماعية

ـ تقديم مساعدات مالية وخدماتية

ـ الدفاع عن المصالح الاجتماعية

ـ ايصال انشغالات المواطنين

ـ محاربة الفقر والأمية وسوء المعيشة

ـ التربية والتنشئة الاجتماعية

ـ تشجيع والعمل التطوعي

الوظيفة الاقتصادية :

ـ المساهمة في تنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

ـ تنمية الرأس المال البشري والموارد البشرية والمادية

ـ المساهمة في التنمية الشاملة و المحلية [1]

ـ المساهمة في سياسية التوازن الجهوي

ـ المساهمة في خلق وتوفير مناصب الشغل

ـ المساهمة في سياسات الاستثمار

وإجمالا هاته الوظائف متدخلة ومتكاملة مع بعضها البعض.

[1] ـ موقع لجان أحياء المجتمع المدني .(sivaka sivil) facebook . com . مرجع سايق ,تاريخ التصفح يوم 2021/10/04.

المحور السادس : أهمية المجتمع المدني

تعمل تنظيمات المجتمع المدني على تقديم اسهامات وخدمات في كافة مجالات من التعليم إلى الصحة والثقافة والبيئة والرعاية الاجتماعية وإلى غير ذلك.

وعليه فإن المواطنين يشكلون مختلف المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بالأهمية لهاته التنظيمات في معالجة وتلبية مختلف حاجيتهم إلى جانب المجهودات الحكومية التي تقوم بها .

وتمثل هاته التنظيمات حلقة الوصل أو أجهزة وساطة بين المجتمع والسلطات الرسمية الحكومية وبحكم هذه الاهمية كوسيط مما يخولها القيام بعدة أدوار في المجتمع في مختلف القطاعات والمجالات ويمكن اجمالها فيما يلي :

ـ حماية وصيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط علاقة التوازن بين الدولة والمجتمع في اطار محكم :

الدولة الحديثة هي الدولة التعاقدية التي تقوم على الدستور أو دولة الحق والقانون والعدل ، والتعاقد يكون أساسه القانون في اطار يضمن الحريات وينظم التزامات التعاقد بين المجتمع ومؤسسات الدولة

وهذا يتفق مع طرح رواد نظرية العقد الاجتماعي في الدول الغربية وتجسيد لمفهوم البيعة في الاسلام .

ولصيانة هذا التعاقد يتوجب تكوين وإنشاء تنظيمات المجتمع المدني التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار واستمرار علاقات التعاقد بين المواطنين والحكومات ، حتى تمنع الدولة بمؤسساتها من الانحراف والإخلال بشروط التعاقد والسير في اتجاه الدول المستبدة وعدم احترام الحريات وقيم حقوق الانسان.

وبوجود وقوة تنظيمات المجتمع المدني فإنها تساهم في حماية وصيانة المجتمع من عدة اختلالات ومفاسد والمتمثلة في محاربة المركزية المتشددة والبيروقراطية السلبية وتمنع من سيطرة السوق التجارية على جوانب الحياة كالصحة والثقافة وغيرها أو ما يمكن تسميته بالأخلاق الانانية التجارية في المجتمع.

ومن جهة أخرى تمنع قيام الديكتاتورية والحزب والرأي الواحد وتحد من انتشار الفساد والاستبداد العسكري والإقطاعي الذي يشكل ما أسماه ماكس فيبر" ثقافة الخضوع " كالعبودية من الحكام وانتشار لظاهرة الاستعلاء من طرف النخب المختلفة .

ـ التنشئة الاجتماعية والسياسية :

تعتبر تنظيمات المجتمع المدني بمثابة مدراس ومعاهد للقيام بدور التنشئة في جميع المجالات وتساهم في تلقين مبادئ العمل الديمقراطي .

ونظرا لما تزخر به هاته الحركات من كفاءات ومن هامش حرية في عقد الاجتماعات وإدارة النقاشات والحوارات وفي كيفية اختيار القيادات ، فإن أعضاء هاته التنظيمات يتلقون قدرا لا بأس به من الثقافة والممارسة السياسية ، تفوق بكثير ما يتلقاه الفرد داخل الاسرة أو مكان العمل .

مما يجعل الاعضاء الذين ينتمون إلى حركات المجتمع المدني يشعرون بنوع من بالراحة ويستمدون ثقافة الانتماء واستقلالية فيزيد من تشجيعهم على العمل أكثر والتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة وهي من السلوكات المطلوبة في المجتمع.

زيادة على ذلك مشاركة الفرد أو العضو داخل التنظيم في ممارسة العمل الديمقراطي ، كالدخول في حوار مع الاعضاء الاخرين والتنافس على القيادة بالترشح أو التصويت في الانتخابات التي تنظم داخلها لذلك الغرض تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد ابجديات العمل الديمقراطي في الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسها بحماس أكثر داخل مستويات المجتمع ككل [1] .

إن اكتساب العضو المنظم إلى منظمات المجتمع المدني خبرات في عمليات الانتخاب والتصويت داخل منظمات المجتمع المدني يساهم في الدفع به إلى المشاركة والترشح أو التصويت في الانتخابات الدورية .

سواء الانتخابات التشريعية لاختيار النواب البرلمانيين الذين يمثلون المجتمع أو مقطعات في الدوائر الانتخابية أو اختيار المنتخبين المحليين أو أعضاء الحكومة التي تمثل المجتمع وتحكمه.

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق،ص 74.

والعضو داخل منظمته يسعى إلى المشاركة في النشاطات المختلفة وبالتالي يكتسب ثقافة الاستماع إلى أراء الاخرين وقبول نتائج الحوار ونتائج الاغلبية التي تتفق عليها الاغلبية مع اعطاء حق الاعتراف واحترام رأي الاقلية في التعبير عن أرائها و مواقفها في اطار ديمقراطي .

وبدون شك فإن العملية التعليمية والتدريبية لمنظمات المجتمع المدني في ممارسة واكتساب السلوكات الديمقراطية تستغرق وقتا طويلا .

حتى تتمكن من غرس وبناء ثقافة ديمقراطية أساسها قيم التسامح والتعايش بين مختلف التيارات والأقطاب وضرورة الوعي بأهمية المشاركة في العملية الديمقراطية من أجل تحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

وبهذا يتحقق نوع من الشعور والثقة بالنفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسطية والتضامن والتعاون مع الاخرين بهدف تحقيق الغايات والأهداف المسطرة و وخدمة المصلحة العامة.

وإلى جانب الثقافة الاخلاقية التي تنتج داخل تنظيمات المجتمع المدني ، تجعل الافراد الذين ينتمون إلى هاته الحركات يكتسبون خبرات ذات بعدا أخلاقيا يفيدهم في تعاملاتهم في حياتهم .

وهذا يساهم في نقل وغرس الثقافة الديمقراطية لأعضاء آخرين ينتمون لمختلف التنظيمات والجمعيات مثل قيم الولاء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الايجابي والتحمس للقيام بخدمة الشؤون والمصلحة العامة للمجتمع وكل أفراده بما يتجاوز المصالح الخاصة الضيقة وهذه الوظيفة تعكس قدرة وقوة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في بناء المجتمع وإحداث التغيير المناسب.

وعلى هذا الأساس فإن الروابط التي تتشكل بين الافراد مع بعضهم البعض تؤثر على العلاقات بين مختلف الفئات الاخرى من المجتمع المدني تساهم وتساعد في المحافظة على المسؤولية الاخلاقية من أجل تحقيق رفاهية الآخرين.

ونتيجة لامتلاك هاته الخبرة المتميزة داخل منظمات المجتمع المدني فإنها تساهم في محاربة قيم الانانية وغير الانسانية داخل المجتمع وتصبح خاضعة لمعايير للسلوك التنظيمي .

وبهذا تساهم تنظيمات المجتمع المدني في التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع .

وكذلك ترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والتضامنية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية مصالحه.

وبث وتنمية روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطنين تجاه وطنهم ومجابهة روح الاتكالية واللامبالاة [1].

ـ تنظيم التعبير عن الرأي العام والمشاركة الفردية والجماعية :

تمثل تنظيمات المجتمع المدني حلقة للمشاركة الطوعية في المجالات المختلفة وفي المجال السياسي .

كما تعتبر مؤسسات المجتمع المدني أداة للمبادرات المعبرة عن المبادرات الفردية المعبرة عن الارادة الحرة والمشاركة الواعية النابعة من التطوع وليس التعبئة الاجبارية الملزمة.

ومن جهة أخرى لا يستطيع المواطن أو الفرد بمفرده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن أرائه لوحده.

ولكن يستطيع من خلال انضمامه للتنظيمات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الخيرية وغيرها .

وكذلك وجود حركات المجتمع المدني يشعر المواطن بأن أمامه أبواب مفتوحة لتوصيل أرائه وأفكاره بالطرق السلمية والودية .

والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة بأنهم قادرون على المبادرة بالعمل بكل حرية وبدون قيود.

وتعمل الحكومة على تشجيع منظمات المجتمع على التحرك والعمل في اطار منظم وفي اطار سيادة القانون .

ويفترض على كل تنظيم يمثل المجتمع المدني أن يمثل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها.

ويمكن أن تنوب عن هؤلاء المواطنين في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام وتنوب عنهم في كيفية اتخاذ القرار ، كما تنوب عليهم في ممارسة أعمال الرقابة والضبط في المجتمع.

وتعتبر الصفة التمثلية أهم المؤشرات لقياس مدى قوة وفاعلية منظمات المجتمع المدني في أي بلد.

ـ الوساطة والوفاق :

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة المرجع السابق ، ص 75.

إن عملية الوساطة بين مختلف الاطراف وبين المواطنين والحكومة من صلب اهتمامات ودور منظمات المجتمع المدني وخاصة بالطرق السلمية .

ومن جهة أخرى تسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة من أجل خلق قنوات للاتصال والحوار بغية الحفاظ على مصالحها وتحسين وضعها وإضافة مكاسب أخرى لها في المجتمع .

ولذلك فهي تتحرك بسرعة وتتدخل مباشرة في محاولات للتأثير على عمليات التشريع ووضع القوانين المختلفة وتحاول الوصول إلى نقطة التقاء وتوافق الاراء والمواقف كأساس للاستقرار في المجتمع.

وتتصل عملية التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعة معينة أو فئة بتلك الوظيفة التنظيمية بان تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية تجميع وحصر المطالب التي تتلقاها من البيئة الاجتماعية وعادة ما تكون متضاربة وهي التي تقوم بفرزها وترتيبها بطريقة منظمة وواضحة وتقدمها للحكومة.

ومن ناحية ثانية لا يمكن تصور غياب هاته الوظيفة التنظيمية للتنظيمات المختلفة التي تؤدي دور الوساطة ، وعليه فبدون وجودها لا تستطيع الحكومة فرز وتبويب كل المطالب المتعارضة و التوفيق في الرد عليها بطريقة سلسة ولائقة .

وأيضا في حالة غيابها قد يؤدي إلى التقصير في سياسات الحكومية اتجاه فئات وجماعات معينة وإلى إحداث الاختلال في التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي تلتزم به الحكومات في تنفيذ سياساتها المختلفة اتجاه كل المواطنين .

وهذا يمهد إلى عدم التجاوب وفقدان الثقة في النظام السياسي القائم والشعور بعدم الاهتمام بمطالبه يدفع إلى بداية التمرد على السلطات مما يهدد التوازن والاستقرار الاجتماعي داخل الدولة .

وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما زاد واحتاج المجتمع والمجتمع المدني إلى المزيد من التنظيمات للتعبير عن التعدد ومن أجل تنظيمه ومحاولة التوفيق بين أطرافه المختلفة .

وعموما فإن وظيفة الوساطة والوفاق التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لا تعني حماية المواطنين من تعسف وإجحاف في حقهم من طرف الحكومات ، وإنما هي كذلك أداة لحماية الحكومات من التعرض للاضطرابات والاحتجاجات المختلفة وخاصة التي تكون عنيفة التي قد تهدد استمرار واستقرار النظام القائم ، وبهذا فإن وظيفة الوساطة والاتصال التنظيمي التي تقوم بها التنظيمات المختلفة تعتبر بمثابة عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك .

ـ ترسيخ وتعزيز السلوك الحضاري في حالات الاختلاف :

إن تنظيمات المجتمع المدني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعمل على إلغاء الاختلافات والصراعات الاجتماعية في المجتمع .

ولكن يمكن أن تنظمها بطريقة عقلنية من حيث ترتيب الاولويات ولاسيما في علاقاتها مع مؤسسات الدولة .

وتستطيع أن تحولها من طبيعتها وخاصة عندما تكون عنفية ودموية إلى صراعات معنوية سلمية لخدمة المصلحة العامة .

وتتضح أهمية هاته الوظيفة ، وظيفة ترسيخ وتعزيز السلوك الحضاري في حالات غياب أطر الحوار والاتصال الجاد في القضايا التي تهم حياة ومستقبلهم في التأثير على القرارات السياسية .

مما يولد السخط على الاوضاع القائمة وتنمو مشاعر الغضب والكبت الذي قد يولد الانفجار في حالة وصوله درجة الغليان نتيجة لغياب أطر الحوار والتنفيس على المطالب والمشاعر.

وهذا ما يؤدي إلى تعريض المجتمع بشكل متكرر إلى موجات الاحتجاجات والمظاهرات خاصة العنيفة نظرا لغياب مؤسسات تهتم بمطالبهم .

ومن زاوية أخرى هذا السبيل الذي يمكن اعتباره أحد الخيارات الثورية التي تهدد كيان المجتمع وتدفع في اتجاه تقسيمه.

ويكفي النظر إلى ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا نتيجة انكاره لحق المعارضة والمعارضين لخط وفكر الحزب الشيوعي الواحد ، وعلى العكس من ذلك حققت مثلا الولايات المتحدة الامريكية نجاحا مهما في استيعاب المهاجرين من أصول أوربية ، أسيوية ، أفريقية مختلفة وتذويب ما يوجد من اختلافات بينهم من اختلافات عرقية ودينية ودمجهم في أمة واحدة تقوم على أساس قانوني يكفل مصالح الجميع .

ولاشك أن ذلك النجاح كان ثمرة لنضالات و كفاحات عديدة لتنظيمات المجتمع المدني وفي مقدمتهم منظمات الحقوق المدنية ومنظمات حقوق الانسان .

ومن أهم الجوانب المهمة في عمل و دور حركات المجتمع المدني كونها تتميز بنوع من الاستقلالية في فرض الرقابة ومسألة ومحاسبة مسؤولي الحكومات المركزية والمحلية عن أعمالهم .

وهذا بدوره يشجع ويوفر مناخ يتيح لجماعات مختلفة من العبير عن مواقفها ورسم مسارات خاصة بها دون خوف من تدخلات السلطات.

إن تنظيمات المجتمع المدني تعمل على حماية المواطنين من تعسف و تغول مؤسسات الدولة وهيمنتها بالقوة ، وتحمي من جهة أخرى الحكومات من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة .[1]

إن عضوية المواطن في أحد منظمات المجتمع المدني توفر له فرصة وإمكانية الحماية من تسلط مؤسسات الدولة وانتهاك حقوقه المدنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اطار دولة القانون .

كما أن هاته التنظيمات تعمل على تقنين السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة سياسات الحكومات ، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي التي يكون أحد أعضائها طرفا فيه بطريقة سلمية ومنظمة في مواجهة مؤسسات الدولة ، وبتوظيف الاضرابات أو الاعتصام أو التظاهر أو المقاطعة .

وهذا ما يبين أهمية التنظيمات في الدفاع عن الاعضاء المنخرطين عكس الفئات الأخرى غير المنخرطة التي قد تعبر عن مطالبها بطرق عشوائية وغير منظمة وقد تنزلق إلى العنف مما يفقدها حقوقها ، أي أنه بقدر ما تمثله وتقوم به منظمات المجتمع المدني كضابط على تعسف مؤسسات الدولة أو الحكام ضد أعضائها فإنها في نفس الوقت عمل على ضبط وتهذيب سلوك أعضائها وبذلك تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية والعنيفة التي تساهم في نشر الفوضى والارتباك .

وفي نفس الاتجاه فإن عضوية المواطنين في منظمات المجتمع المدني وخاصة بطريقة قانونية ورسمية علنية تعد من بين أحد أهم الصمامات الامان المضادة لسلوكات التطرف الفكري والسياسي في المجتمع .

ـ وظيفة ملء الفراغ في حالة ضعف و تخلي الدولة عن بعض مهامها:

إن تطور الأنظمة السياسية وصولا إلى ما يعرف بالدولة الحديثة التي تعمل على الانسحاب والتخلي عن القيام بالتدخل في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص الذي يسعى لتوفير السلع والخدمات للمواطنين وتحقيق الربح بعدما اصبحت الكثير من الدول عاجزة عن توفير الكثير من الخدمات والسلع و تسديد الكثير من ديونها جراء قيامها بالعديد من الاعباء .

وبانسحاب الحكومات من التدخل خاصة في النشاط الاقتصادي وبعض الخدمات تركت فراغا يجب سده ومساعدة الحكومات على مجابهة عدة تحديات اقتصادية اجتماعية وغيرها من طرف التنظيم غير الرسمي في مشاريع التنمية [1].

وهنا ياتي دور منظمات وحركات المجتمع المدني في التحرك والنشاط لسد العجز والفراغات حتى لا يتعرض المجتمع للانهيار خصوصا في حالات انتشار مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وترتكز عليها في اشباع حاجاتها و تحقيق مصالحها المختلفة .

---

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، ص 78.

[1] ـ محمد عبد القادر إسبيقة ، دراسات اجتماعية معاصرة . الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة : 2013 ،ص 28.

وإلى جانب الصعوبات والأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تعيق الدولة من القيام بمهامها ،هناك أزمات أخرى مثل حالة غياب الدولة وعجزها عن القيام بدورها مثل حالات الحروب وحالات الاحتلال مثل في فلسطين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع أصلا قيام الدولة الفلسطينية لخدمة والدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني .

مما يعطي أهمية لتنظيمات المجتمع المدني وإمكانية النهوض بدور بديلا للحكومات في القيام بدور تقديم الخدمات والرعاية والمساعدة والتضامن وخدمة المواطنين بسلاسة وفي اطار منظم مما يجعل المواطن يشعر بنوع من الارتياح والانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه نتيجة التكفل بمطالبه ورعاية مصالحه رغم غياب الدولة ومؤسساتها في الرعاية والتكفل بالمواطنين من جميع الجوانب .

ـ توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :

إن دور منظمات المجتمع المدني في عصرنا هذا يتعدى الدور الذي تلعبه هاته المنظمات في الدفاع عن مصالح اعضائها إلى الدفاع والاهتمام ومد يد المساعدة مع تقديم خدمات خيرية اجتماعية وتضامنية هدفها مساعدة الفئات الهشة والضعيفة التي تعيش على هامش المجتمع .

وتتنوع اشكال المساعدة مابين مساعدات مالية و خدمات مثل القيام بالمساعدة في مشاريع البناء كبناء المدارس والمستشفيات لتوفير خدمات التعليم والصحة والعلاج بالمجان أو بأسعار مدعمة تناسب دخل الفئات الهشة.

مع تقديم المعونات للأرامل والأيتام وضحايا الكوارث الطبيعية والمعوقين وعائلات السجناء بإنشاء مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة لتوفير مدا خيل ومساعدة الأسر المعوزة والفقيرة ، وإقامة مشاريع ودورات التدريب في عدة اعمال مهنية ويدوية لتجاوز الصعوبات .

ـ التنمية الشاملة :

تعتبر منظمات المجتمع المدني من الادوات الهامة التي تحقق الاستقرار ويمكن كذلك ان تساهم ف في عمليات التطوير والتنمية والتغيير الايجابي .

ففي السنوات الاخيرة بدأت المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية تحاول الاهتمام بالتنمية بواسطة المشاركة على أساس أن تجارب التنمية لم تنجح بسبب أن مشاريع وخطط التنمية تم فرضها من السلطات المركزية على المواطنين وبدون مشاورات ومشاركتهم في العملية أصلا .

بينما أثبت حالات أخرى أن إشراك المواطنين والفئات الدنيا من الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني هي خير ضمان لتحقيق النجاح .

وبواسطة القيام بعمليات المقارنة حيث تؤكد العديد من الدراسات أن إنتاج السلع بشكل وفير في المصانع التي يفتح المجال لمشاركة عماله أحسن من المصانع التي لايشارك فيها عمالها بل يقتصر دورهم على تنفيذ المهام بدون مناقشة أو نقد .

وما ينطبق على مستوى المصانع و الورشات ينطبق على مختلف النشاطات و الاقتصاد الكلي ككل .

والحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن في قلة الموارد المالية ، ولكن في كيفية استغلال تلك الموارد .

ويجب تكوين وتدريب الموارد البشرية حتى تتمكن هاته الموارد من التحكم في إدارة الموارد المادية لبناء التنمية .

ولذا فإن الاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية إلى جانب الموارد المادية ، ومن هنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار .

وبواسطة منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تطوير وتنمية المهارات والقدرات الفردية بشكل يخفف الضغط والأعباء على مؤسسات الدولة بحيث تصبح حركات المجتمع المدني كشريك للدور الحكومي في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية ولإنجاحها يجب تلقي الدعم من الحكومة للقيام بهذا الدور بطريقة فعالة .

وعلى العموم تبرز الاهمية من خلال الادوار المتعددة التي تؤديها تنظيمات المجتمع المدني تبرز أهميتها وضرورة وجود هاته التنظيمات المدنية في كل المجتمعات والدول سواء المتقدمة او النامية أو الصاعدة .

وإن استمرار المواطنين في تكوين وتأسيس حركات المجتمع المدني في مختلف القطاعات بأنه يعبر عن ظاهرة صحية في تطور حياة الناس ، ومن جهة أخرى فإنه يعبر عن تأكيد وحرص المواطنين على تحمل المسؤولية تجاه وطنهم بصفة عامة.

وإجمالا تكمن أهمية المجتمع المدني في النشاطات النوعية و القيمة المضافة التي يضيفها المجتمع المدني للمجتمع وهي:

ـ الوساطة بين السلطات والمجتمع في مختلف القضايا محل الاهتمام ، والعمل على توثيق الروابط والاتصال الفعال بين أفراد المجتمع والمؤسسات والجهات المختلفة سواء مؤسسات خاصة أو منظمات المجتمع المدني أو السلطات التي بيدها سلطة القرار.

والمساهمة في توثيق العلاقات الانسانية والاجتماعية بين أفراد المجتمع والعمل على صيانة روابط التلاحم والتضامن الاجتماعي داخل المجتمع.

ـ نشر الوعي وتثقيف المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية وغيرها.

ـ تشجيع الابتكار والإبداع من خلال الاهتمام و الرعاية والتكفل ببعض الانشطة العلمية والأكاديمية وتشجيع الاهتمامات المتعلقة بالتفوق العلمي لبعض أفراد المجتمع لخلق كفاءات بشرية تساهم في تنمية المجتمعات.

ـ المساهمة في اقتراح الحلول والبدائل في ترشيد السياسات العمومية

ـ المساهمة في التطوع الخيري و تمويل بعض الانشطة .

وأجمالا فإن أهمية تنظيمات المجتمع المدني تتلخص في كونها وسيط بين المجتمع ومؤسسات الدولة ومختلف التنظيمات الأخرى مما يؤهلها للقيام بمختلف الادوار كفاعل أساسي لمعالجة وتطوير المجتمعات .

المحور السابع : وسائل وأدوات المجتمع المدني

تستخدم منظمات المجتمع المدني مجموعة من الوسائل السلمية المشروعة في ممارسة أدواره لتحقيق أهدافه ومنها [1]:

ـ التفاوض والمساومة :

وهي من أهم أدوات ووسائل تنظيمات المجتمع المدني في التعامل والضغط والتأثير على أعمال الحكومات وسياساتها المختلفة وحتى يكون الضغط والمساومة ذا فعالية يجب اتباع الطرق السلمية .

ـ الندوات والمحاضرات والمتلقيات :

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 81.

وتعد من بين الوسائل الهامة في التعريف بمختلف القضايا ونشر الوعي الذي يتطلب القيام بتنظيم ملتقيات عامة ومتخصصة و اصدار النشريات والدوريات لتقديم وجهة النظر والبحث عن الحلول التوفيقية في المجتمع .

ومن أجل النجاح في تحقيق الأهداف والتوفيق بين حماية الحرية وحماية حفظ النظام العام يجب الالتزام بالطرق السلمية والحوار .

ـ تأسيس شبكة من العلاقات والتحالفات ذات الأهداف المشتركة :

مع مختلف المنظمات المحلية و الجهوية والدولية التي تشترك في الطرح وتتفق مع أهداف المنظمة لممارسة الضغط على المؤسسات الرسمية .

ـ تأسيس شبكة من المدارس ومراكز التكوين والتدريب :

من خلال القيام والحرص على بناء مدراس للتعليم ومراكز التكوين خاصة المتخصص وتنظيم دورات للتدريب والتحكم في العمل التطوعي وكيفية تدخل أعضاء تنظيمات المجتمع المدني مع امكانية فتح المجال لكافة أفراد المجتمع من أجل الحصول على اكتساب المعارف والتعلم الميداني .

ـ السعي إلى الوصول إلى مراكز وصناع القرار:

من خلال السعي من أجل الوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي والمباشر وغير المباشر بصناع القرار أو أن يكون للجمعية اعضاء بداخل دواليب المؤسسات السياسية لتمثيلهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والدفاع عن مصالحهم .

وقد ترتبط أو تكون لمنظمة المجتمع المدني علاقة مع الحكومة على أساس التعامل في اطار تشاركي متبادل مع الحكومة الرسمية حول اعداد تقارير ومخططات واقتراح حلول حول قضايا معينة .

ـ استخدام وسائل الاتصال الحديثة:

وهي من الوسائل المهمة والضرورية للتأثير على الرأي العام في المجتمع مثل الصحف والإذاعة وقنوات التلفزيون وخاصة وسائط الاتصال الرقمية الحديثة .

بأن تلجأ المنظمة أو الجمعية للقيام بحملا ت دعائية كبيرة لتمرير وجهة نظرها أو في الدفاع عن قانون أو مشروع معين يخدم مصالح أعضائها .

وقد تنجح في توظيف الاعلام في تحقيق مطالبها وإيصال أرائها للسلطات الحكومية وإقناع الحكومة والاستماع لها والاستجابة ولو بشكل جزئي لوجهة نظرها أو التراجع عن تنفيذ سياستها خوفا من تراجع شعبيتها في المجتمع ، ولكن هذا الدور يتوقف على هامش الحرية والاعتراف بحق الجمعيات في التدخل للتعبير عن أرائها بكل حرية ومسؤولية في اطار القوانين التي تحكم البلاد .

ـ اللجو إلى القضاء :

و تلجأ تنظيمات المجتمع المدني إلى مختلف مستويات الجهات القضائية والمحاكم في الداخل وإلى المحاكم الدولية للدفاع وحماية حقوق ومصالح الأعضاء الذين تعرضوا للاعتداء والانتهاك من قبل الحكومة أو مؤسساتها من أجل استرجاع الحقوق أو التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم .

وبصفة عامة فإن تنظيمات المجتمع المدني تستخدم وتوظف العديد من الوسائل والأدوات المختلفة والمتعددة بالطرق القانونية والسلمية في سبيل تحقيق أهدافها التي تسعى من أجل تحقيقها ، وأن تستخدم الوسائل مجتمعة وأحيانا تستعمل أسلوب على حسب الظروف المحيطة لأن الوسائل متداخلة ومكملة لبعضها البعض .

المحور الثامن : أهداف المجتمع المدني

في عصرنا هذا وأمام التطورات الحاصلة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتي ساهمت في تراجع دور الدولة عن القيام بدورها في النشاط الاقتصادي .

مما ساهم وفتح الطريق أمام تنظيمات المجتمع المدني أو القطاع الثالث لتنظيم نفسه وإطلاق العديد من المبادرات الجماعية من اجل تكوين جمعيات ومؤسسات متعددة لسد الفراغ والقيام بدور في المجال الاجتماعي والاقتصادي .

وعلى هذا الأساس فإن لمنظمات المجتمع المدني جملة من الاهداف تسعى إلى تحقيقها و منها مايلي :

ـ خدمة المصلحة العامة وهي جوهر هيئات المجتمع المدني التي تطمح إلى الوصول إلى غاية خدمة المصلحة العامة وتعميم الفائدة على أكبر عدد من أفراد المجتمع المدني أو لبعض الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع وكذلك تعمل على تقديم خدمات خيرية وتسعى إلى محاولة تحقيق الرفاهية [1].

أو للفئات المستهدفة كتقديم الخدمات والإعانات والمساعدات المختلفة المادية والمعنوية للمرضى والعجزة والأطفال وغيرها الذين هم في حاجة ماسة للرعاية والتكفل النفسي والاجتماعي والمادي عموما.

ـ نشر قيم المواطنة في المجتمع تسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة إلى نشر وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والاعتزاز بالوطن .

وتعمل على ترسيخ المقومات التي تتعلق بالهوية الوطنية ومحاربة الجهل ونشر الوعي الثقافي .

وإلى المساهمة في دعم قيم التسامح والتضامن ودعم الابداع العلمي والثقافي ومساعدة الفئات الهشة .

وتعمل على تنمية الانسان والمجتمع والعمل على النهوض به في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والتربوية .

ـ السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تبرز أهمية تنظيمات المجتمع المدني في التنمية بصفة عامة على كونها تعد من بين أهم الآليات المهمة في التنمية البشرية ، وأداة اجتماعية إذ بواسطتها يمكن إدارة عجلة التنمية بشكل عقلاني .

[1] Miek Rodekamp , Their Members ' Voice : Civil Society Organisations in the European Union. Springer : Germany ,2013, P18.

كما تساهم من خلال التدخل في معالجة ودعم التنمية على المستوى المحلي ،وخاصة عندما تتولى رعاية وتقديم الخدمات للضعفاء .

وكذلك تساهم في معالجة المشاكل وبعض التجاوزات التي يمكن أن تطال قضايا حقوق الانسان في المجتمع .

وبهذا أصبحت تنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور محوري في التطوير الاقتصادي والاجتماعي وفي دعم وتطوير المشاريع التنموية ومن خلال المساهمة بالاقتراحات في وضع خطط التنمية وفي تنفيذها .

ـ السعي إلى نشر قيم الديمقراطية وقيم الثقافة المدنية :

تسعى العديد من مؤسسات المجتمع المدني إلى نشر وإرساء قيم وقواعد الديمقراطية بل هناك من تتخصص في هذا الميدان المهم .

هاته الممارسات والسلوكات أصبحت من الثوابت الديمقراطية في العديد من الدول والأنظمة السياسة والاجتماعية في الوقت الراهن ، من خلال الاعتراف بالتعددية السياسية و الحزبية وحق الاختلاف وغيرها .

إن هذا الاعتراف والإقرار الصريح بالمبادئ الديمقراطية و بأهمية بناء ما يعرف حاليا بالدولة المدنية ساهم في تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني على أن تكون شريكا في النظام الديمقراطي إلى جانب القطاع الخاص .

ـ المساهمة في نشر قيم المدنية في المجتمع :

تعتبر اشاعة قيم المدنية من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى القيام بها تنظيمات المجتمع المدني .

من خلال ارساء العديد من القيم التي يجب الالتزام بها والتي تتعلق باحترام قيم العمل الجماعي والتطوعي في جميع المجالات .

وكذلك العمل على قبول الآخر بدون تعصب أو تطرف أوعقدة وعدم فرض الرأي على الاخرين بالقوة .

والتعامل مع كل الاطراف والفئات الاجتماعية على قدم المساواة والعدل وإدارة الاختلاف بالطرق السلمية والحضارية .

ـ السعي إلى التأثير على السلطة :

ويعني عدم العمل من قبل تنظيمات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى السلطة كما تعمل الأحزاب السياسية .

وإنما يقتصر دورها على القيام بحملات وأعمال الضغط على السلطات العمومية وهذا هو جوهر تنظيمات المجتمع المدني التي تلقب كذلك بأسماء أخرى ومنها جماعات الضغط أو اللبويات المصلحية .وغالبا ما تكون مؤسسات الدولة أو الحكومة سواء على المستوى المركزي أو المحلي محل انتقاد وعدم الرضا عن أدائها من قبل جمعيات المجتمع المدني .

وعليه يجب أن لا يتجاوز النقد والضغط دور ووظائف التنظيمات الاجتماعية و أن لايكون بهدف الوصول إلى السلطة .

المحور التاسع :تصنيف المجتمع المدني

إن تنظيمات المجتمع المدني عبارة عن منظمات وعلى هذا الاساس تصنف مثل باقي المنظمات المختلفة من حيث النشاط ، ومن حيث الحجم من حيث المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ومن حيث مجال التدخل الخصوصية والعمومية .

ومن حيث التنظيم منظمات حكومية وغير حكومية . وعلى هذا الأساس هناك عدة تصنيفات لمختلف الهيئات والمنظمات والجهات لتنظيمات المجتمع المدني على حسب النشاط وعلى حسب مجال التدخل منها:

تصنيف منظمة اليونيسف :

صنفت منظمات المجتمع المدني إلى أربعة فئات وهي :

1- منظمات غير حكومية دولية

2 - منظمات غير حكومية وطنية (محلية)

3 - منظمات مجتمعية

4 - منظمات علمية أكاديمية

وما يلاحظ على هذا التصنيف أنه يركز على المنظمات غير الحكومية فقط ويهمل التنظيمات الحكومية على المستوى الدولي أو المحلي.

تصنيف البنك الدولي لتنظيمات(منظمات) المجتمع المدني :

إن البنك الدولي ركز في تصنيفه لمنظمات المجتمع المدني إلى ثلاثة أنواع من حيث المستوى ومن حيث النشاط ومن حيث القطاع :

أولا : من حيث المستوى أي درجة تواجدها وامتدادها كمايلي:

1 - منظمات المجتمع المحلي

2 ـ المنظمات غير الحكومية الوطنية

3 ـ المنظمات غير الحكومية الدولية

ثانيا : التصنيف من حيث النشاط :

خيرية اجتماعية ثقافية دينية اقتصادية رياضية حقوقية تنموية منظمات الرعاية تراثية تاريخية بصفة عامة جميع المجالات .

ثالثا : تصنيف منظمات المجتمع المدني من حيث القطاع التي تنتمي إليه :إلى ثلاثة أنواع **:**

1 ـ منظمات حكومية

2 ـ منظمات غير حكومية

3 ـ القطاع الخاص

و ما يلاحظ على هذا التصنيف أنه أشمل نوعا ما لكنه غير كافي و عليه يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني إلى :

منظمات عامة :

وهي التي تتدخل في عدة مجالات ونشاطات مثل الامم المتحدة و أجهزتها وهياكلها العامة .

منظمات خاصة (قطاعية) :

تشمل قطاع معين أو فئة مهنية معينة مثل منظمات البيئة أو المالية أو الصحة مثلا.

منظمات متخصصة :

في مجال معين يتطلب التخصص العلمي والمعرفي الدقيق مثل منظمة الصحة العالمية أو منظمة طاقة الدرية .

منظمات دولية وإقليمية ومحلية حكومية وغير حكومية :

من حيث حجم انتشارها وتواجدها كمنظمات دولية مثل الامم المتحدة ومختلف منظماتها ،منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمات دولية غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية

أطباء بلا حدود وغيرها. منظمات اقليمية حكومية مثل الاتحاد الاوروبي الجامعة العربية ، ومنظمات غير حكومية اقليمية مثل اتحاد الكتاب العرب .

وبصفة عامة فإن التصنيفات متداخلة مع بعضها البعض مثل منظمة دولية حكومية أو غير حكومية قد تكون عامة أو خاصة ومتخصصة في نفس الوقت .

أهم أنواع تنظيمات المجتمع المدني الاكثر تأثيرا في الحياة :

1- منظمات رجال المال والإعمال

2 - تنظيمات التقنوقراط

3 - منظمات ورجال الاعلام والاتصال المختلفة وخاصة (الحديثة)

4 - منظمات الجيش وقدماء المحاربين

5 - منظمات رجال الدين والزوايا

6 - العامل الخارجي (المنظمات المالية الدولية ، التكتلات الخارجية) والمنظمات الدولية غير الحكومية .

المحور العاشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني

هناك العديد من المداخل النظرية لدراسة تنظيمات المجتمع المدني وتنوعت بين مداخل تقليدية ومداخل حديثة .

و حتى يكون هناك أكثر أهمية للتحليل العميق للظاهرة المدروسة يحتم علينا تناول المداخل الكلاسيكية المداخل والمقاربات الحديثة بشئ من التلخيص لهاته المداخل الرئيسية التي اهتمت بدراسة تنظيمات المجتمع المدني وهي:

أولا : المداخل التقليدية :

1 : مداخل نظرية العقد الاجتماعي :

ولقد ظهرت في نهاية القرن السادس عشر واستمرت في التأثير بأفكارها إلى غاية القرن الثامن عشر .

وهي متعددة وجمعت ما يعرف بفلاسفة العقد الاجتماعي كل طوماس هوبر وجون لوك، وجون جاك روسو.

ولقد ركزت على التحرر من المنظور الديني للدولة المرتبط بالحق الالهي من جهة ومن الارث العائلي لممارسة السلطة السياسية في المجتمع ومحاولة استبدال المجتمع المدني كبديل للمجتمع الطبيعي .

وقد طرحت مسألة رئيسية على مثقفي القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر هي كيفية اعادة بناء اسس الحكم على أساس غير ديني وعلى أساس غير أرستقراطي وراثي [1].

و جعل مسائل الحكم والسياسة ترتبط بالمجتمع نفسه ومن صنعه أي بالمشاركة في الحكم والانتقال إلى النظرية المناقضة للطرح السائد إلى نظام جديد يقوم على شرعية مجتمعية طبقا لمقولة " لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية " وهو التعبير عن المدنية الحديثة [1].

ومفهوم المجتمع المني وفق نظرية العقد الاجتماعي يعني المجتمع السياسي الذي يتوافق مع مفهوم الدولة الأمة و المواطنة التي تقوم على سيادة القانون الذي يمثل التعاقد بين الأفراد وبموجبه يتنازل الافراد عن إراداتهم لصالح هيئة تتولى الحفاظ على التعاقد وتسيير أمورهم .

ومن ابرز رواد ومفكري نظرية العقد الاجتماعي طوماس هوبز ، جون لوك ، جون جاك روسو و أخرين .

فا طوماس هوبز كان يرى أن الحالة التاريخية أو الطبيعية التي كان يعشيها الإنسان كانت بمثابة حالة حرب .

وأن الإنسان يعد متوحشا بطبعه و ذئبا لأخيه الإنسان ، ومن هذا المنطلق تم التخلي من طرف الأفراد على بعض حقوقهم بما يضمن المحافظة على حقوقهم وتوفير الأمن والطمأنينة لصالح حاكم يتولى الحكم .

وينظر هوبز إلى مسألة المجتمع المدني على "أن الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة أو الاجتماع والتعاون ، والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع الحاجة والمنفعة [2] .

وعليه فالمجتمع المدني (السياسي) هو اتفاق اختياري نتيجة التعاقد من أجل منفعة عامة لصالح حاكم يقوم على المنفعة ، والمجتمع المدني هو الانتقال إلى المجتمع السياسي المنظم الذي تمثله الدولة .

أما جون لوك فينطلق عكس هوبز ويعتقد أن حالة الانسان التاريخية قبل التعاقد هي حالة سلم ونية وخير وبعيدا عن الشرور مع وجود تجاوزات.

---

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 54.

[1] ـ حسن مروان ، المجتمع المدني من المفهوم إلى الممارسة .مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ,اكتوبر 2019 المجلد 2 المركز الديمقراطي العربي ألمانيا ، ص 144.

[2] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 55.

والحياة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة ولكن تنقصها الضمانات لعدم حدوث تجاوزات كحالات الحرب والجريمة وغيرها نتيجة لمخالفة القانون الطبيعي .

والمجتمع المدني هو الرد على تدبير هاته الحاجات ، وذلك بإيجاد سلطة سياسية تعمل على وضع القوانين وتفسيرها وتنفيذها بشكل محايد ومعترف بها اجتماعيا من طرف جميع الأفراد .

والدولة كتنظيم سياسي واجتماعي تعكس صلاحية امتلاكها سلطة الاكراه حتى تضمن قيام سلطة القانون وسيادته .

وواجب على الافراد طاعة السلطة مادامت كطرف في العقد تحترم الحرية في التملك وضمان سيادة القانون على الجميع .

وفي حالة عدم التزامها ببنود العقد والخروج عليه أو نقده فإنها تفقد شروط طاعتهم لها ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها .

وبإمكانهم أن ينصبوا سلطة جديدة اخرى محلها تكون اكثر اتساقا واحتراما لحقوقهم ومصالحهم .

وقد فضل جون لوك العزل المنظم من السلطة عن طريق الانتخابات المسبقة والدورية وليس عن طريق الانقلابات و استعمال العنف .

في حين جون جاك روسو يرى أن الحياة الطبيعية ليست متعارضة مع قوانين العقل وهي متجانسة مع الجانب الاخلاقي .

ولكن الانحراف وقع نتيجة للتملك والملكية التي ساهمت في حماية واستمرار حيازة الاراضي والممتلكات المختلفة بما فيها العبيد .

ويضيف روسو بأن أول من قام بتسييج قطعة أرض وقال هذا ملكي أنا وتم تصديقه من افراد المجتمع مما ساهم في الانحراف الاجتماعي.

والدولة عند جون جاك روسو تعني تخلي كل فرد عن حريته لصالح الإرادة العامة التي لا تتجزأ ولا تنتقل ولا يمكن التنازل عنها إلا بإرادة شعبية .

وبهذا فالتعاقد هو عبارة عن تحول الانسان الطبيعي بإرادته الحرة إلى الانسان المدني كمواطن .

ويعتقد روسو أن المجتمع المدني نقيض للمجتمع الديني ، ويفضل المجتمع المدني الذي يتوافق مع المجتمع اللائكي .

وعموما فإن طرح رواد نظرية العقد الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني كان مبينا على التنازل لقيام سلطة سياسية منظمة والتي تعرف بالدولة الحديثة التي تقوم على العقل والقانون وليس على أساس الحق الديني الكنسي أو على أساس وراثي .

بل على أساس دنيوي وفصل الدين عن السياسة والتي تجمع بين الدولة والمجتمع المدني المنظم .

2 - أدم سميث (1727 - 1790) والمجتمع التجاري :

في كتابه ثروة الأمم والذي يركز على الحرية الاقتصادية من خلال مقولاته المشهورة " دعه يعمل دعه يمر "

وأن نشوء المجتمعات التجارية التامة في أوربا في بداية عصر النهضة ساهم في نشوء ما يعرف حاليا بالمجتمع المدني .

ويشترط أن لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإجراءات تخطيطية و أن لا تتدخل في المجتمع حتى ينتقل بسلاسة للمجتمع المدني .

وأن الملكية الخاصة ساهمت في تشكيل المجتمع التجاري الذي هو نتاج الثروة والمال والمعرفة .

وقد ساهم التطور المعرفي والفكري وتقسيم العمل والتخصص في تنظيم السوق التجارية اليا عن طرق اليد الخفية .

وعلى هذا الأساس فهو يدعو لفصل الدولة عن المجتمع الذي بإمكانه تنظيم نفسه والانتقال إلى المجتمع المدني .

وفي المجمل فإن تطورات التبادلات التجارية وظهور التخصص وتقسيم العمل وبداية صناعة الالات وبداية صناعة النقود سهمت في تطور المجتمع باتجاه الرفاه والمدنية من دون تدخل الدولة .

3 - آدم فرجسون المجتمع المدني المجتمع المهذب :

ويعد من أوائل الفلاسفة الذين استعملوا مصطلح المجتمع المدني في مقالا بعنوان " في تاريخ المجتمع المدني " سنة 1767 .

والذي يعتقد بأن المسيرة التاريخية للبشرية التي انتقلت من الحالة الخشنة والبربرية المتوحشة والهمجية إلى الحالة المدنية وإلى المجتمعات المتحضرة والتي يسمها الحالة المهذبة .

وقد حدد ثلاث مراحل للتطور الاجتماعي والثقافي [1].

المرحلة الأولى :

وهي المرحلة الوحشية الهمجية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق الغريزة .

المرحلة الثانية :

وهي المرحلة البربرية التي لازمتها ظهور الملكية الخاصة والمجتمع التجاري القائم على المصالح الخاصة والأنانية لتحقيق مزيدا من الثروة .

المرحلة الثالثة :

وهي المرحلة الحديثة المدنية أو مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت في الروابط الاجتماعية الراقية التي تحكمها الاخلاق وسيادة القانون .

والمجتمع المدني عند فرجسون متكامل مع الدولة وليس منفصل عليها وهو الذي يحمي حقوقه وفنونه وإنتاجه ونشاطاته التجارية .

وكذلك عن طريق الدولة المنظمة وقواعد القانون وسيادته يضمن المجتمع المدني مدينته وتحضره .

4 ـ توماس باين المجتمع المدني مجتمع الفضائل :

وهو مفكر أنجلو أمريكي عايش الثورة الامريكية وكتب كتاب بعنوان "حقوق الانسان " 1791

ويعتقد طوماس باين بوجود حقوق طبيعية لايمكن تخطيها من طرف الدولة ولهذا يجب تقليص دور الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يتحمل التكفل وإدارة نشاطاته .

ويدافع عن حكومة بسيطة وعليه يميز بين المجتمع الذي يكون نتيجة للحاجات .

أما الحكومة تكون نتيجة للفساد ،فالمجتمع يحمي والحكومة تعاقب .

ولقد قال " أن الحكومة في أحسن أحوالها شر لابد منه ، وفي السواء أحوالها شر لا يمكن تجاوزه واحتمالها "

والحكومة تعمل على توظيف سلطة الاكراه والعقاب وأنها اغتصبت الجهد الطوعي على اعتبار أنها سلطة وتسلط .

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، ص 57.

وعليه يجب الحد من سلطة تدخل الدولة وقوتها بواسطة المجتمع المدني بوصفه وسيلة اخلاقية .

وعموما فإن طوماس باين أن المجتمع المدني يجب أن يكون في صورة جمهورية فاضلة هي موطن الحرية المتحررة من الحكم التسلطي للحكومة .

وأن تنظيمات المجتمع المدني تزدهر في توفر شروط حرة بعيدة عن سيطرة وتدخل الحكومة .

5 - هيغل المجتمع المدني والصراع بين المصالح المتضاربة :

انطلق هيغل من أن المجتمع تسوده الفرقة والصراع بين المصالح المختلفة في الحياة في غياب الدولة .

وعليه فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجات والأنانية وعليه يجب مراقبته من طرف الدولة .

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيغل لا ينسجم مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي .

بل هو مجال وسيط بين الأسرة والدولة ومجال انتاج وتبادل المنافع الخاصة والعامة المتضاربة [1].

ومن جهة اخرى لا يعترف بوجود انسجام بين الدولة والمجتمع المدني نظرا لعدم قدرة هذا الأخير التخلص من الانانية ويجب أن يكون دائما في حاجة إلى مراقبة مستمرة من طرف الدولة .

وعليه فلا يمكن ان يتحقق الاستقرار والوحدة للمجتمع المدني إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا اخلاقيا وتوجهه نحو المصلحة العامة .

ومن جهة اخرى يعتمد المجتمع المدني حسب هيغل في القيام بوظائفه على الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية .

وكذلك تعمل الدولة على توجيه الافراد صوب الغايات الاخلاقية من خلال تنظيمات المجتمع المدني المتعددة .

ويتضمن المجتمع المدني عند هيغل ثلاث مستويات أساسية وهي :

1 - منظومة الحاجات

2 - منظومة القضاء والشرطة

3 - التعاونيات المهنية والجمعيات الحرفية

[1] - حسن مروان ، مرجع سابق ، ص 141.

وعموما ف'ن هيغل مع ضرورة تنظيم الدولة الموحدة القادرة على المساهمة في ترقية تنظيمات المجتمع المدني والتوفيق بين حاجات المجتمع .

6 ـ كارل ماركس المجتمع المدني بمثابة القاعدة المادية للدولة :

يلخص كارل ماركس مفهومه للمجتمع المدني على كونه مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من التطور التاريخي لقوى الانتاج .

أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنى الفوقية بما فيها مؤسسات الدولة والحضارة والمعتقدات والأفكار المختلفة .

ويعتبر ماركس أن المجتمع المدني ساحة للصراع المادي الطبقي في المجتمع الرأسمالي قبل تكوين الدولة .

ولقد ربطه بالايدولوجيا حيث " إن شكل التعامل المحدد بواسطة القوى الانتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة والتي تحدد لهده المراحل التاريخية ، هو المجتمع المدني ، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة على حد السواء ، ومن الواضح أن سلفا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية للصراع والمسرح الحقيقي للتاريخ " [1] .

وإجمالا فإن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس انتقل من استخدامه لمفهوم البنية التحتية القاعدية إلى استعمال البنية التحتية والبنية الفوقية مع تحديد طبيعة الصراع المادي والايدولوجي الذي يحكم ويوطر المجتمع .

7 ـ ألكسيس دي توكفيل وفن انشاء تنظيمات المجتمع المدني :

أنطلق توكفيل من أن الدولة لا يمكن التخلي عنها اوحلها لإننا مازلنا في حاجة إليها رغم سيطرتها على نواحي الحياة .

ورغم استبداديتها احيانا وتسلطها بالرغم من الوصول إلى ممارسة السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية التي يمكن أن تنتج نظاما تسلطيا قد يهدد الأمم والمجتمعات الديمقراطية الحديثة .

وأمام هاته الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمؤسسات الدولة وسيطرتها على كافة نواحي الحياة .

ولقد حاول توكفيل العمل على المساهمة في تقوية التوجهات نحو المساواة وما يعرف لديه بالثورة الديمقراطية .

[1] ـ حسن ،مروان ، المرجع السابق ، ص 140.

التي لا تجرد الافراد من حريتهم وحقوقهم وتجعلهم في حالات سلبية اتجاه مؤسسات الدولة .

وعليه فالحل يكمن في العمل على توزيع القوة السياسية المهيمنة والمتسلطة على قوى متعددة ، بحيث تنظم انتخابات دورية شفافة مع تقنين القوة الامنية ومنح سلطات مستقلة للقضاء .

من أجل المساهمة في تقليص فرص الاستبداد والسيطرة والتسلط السياسي والإداري الذي يحكم المجتمع المدني .

هذا المجتمع المدني الذي يجب أن يؤسس على الروابط الاجتماعية وعلى قيم الحرية والمساواة والديمقراطية وتكوين الجمعيات التي تساهم في التقليل من سيطرة الاقلية على المجتمع وعلى الاغلبية .

8 ـ غرامشي المجتمع المدني كمجال للتنافس الايديولوجي من أجل الهيمنة :

إن غرامشي و أنصاره يعتبرون تنظيمات المجتمع المدني حقلا وفضاءا للتنافس الايدولوجي على اعتبار أن المجال السياسي أو المجتمع السياسي فضاءا للسيطرة والهيمنة بالقوة والسلطة السياسية في ظل الدولة الليبرالية الحديثة [1].

وإذا كانت تنظيمات المجتمع المدني عبارة عن فضاء للهيمنة الايدولوجية والثقافية في ظل الدولة البرجوازية ، فإن غرامشي يحدد مجالان رئيسان يضمنان استقرار واستمرار وسيطرة نظام البرجوازية في الدولة الحديثة وهما:

1ـ المجال الأول : هو مجال الدولة وما تملكه من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أجهزة حكومية مختلفة ، وبواسطتها تحقق السيطرة المباشرة أي ممارسة النشاط السياسي.

2 ـ المجال الثاني : الذي يتعلق بمجال المجتمع المدني وما يمثله من التنظيمات المختلفة التي تشكل فضاء المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات عمالية ومهنية وجمعيات خيرية .

ومدراس ونوادي ومراكز العبادة ووسائل الاعلام المختلفة من صحف ومحطات اداعية وقنوات تلفزية ، وهي ضرورية لتحقيق المجال الثاني وهو الهيمنة الثقافية والايدولوجية وهي ضرورية لبقاء واستمرار النظام السياسي ، ويعتبر المثقفون والمتعلمون أداة لوظيفة الهيمنة بواسطة الدور الذي يقومون به من أجل محاولة نشر أفكار الهيمنة في المجتمع.

وعلى هذا الأساس أهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحديد دوره في المجتمع و التركيز على الدور الذي يمكن أن يؤديه في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في الأنظمة السياسية .

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 63.

ومن هذا المنطلق فقد وظف وادخل مفهوم المثقف العضوي الذي يعني أن يكون المثقف مرتبط أو عضوا في مشروع فئة أو جماعة سياسية وبدون هذا الارتباط لاقيمة ولا أهية له .

كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية .

وعليه فإنها غير منافية للعمل السياسي بل مكمل له رغم تميزها عنه ، وبهذا فالمجتمع السياسي الدولة والمجتمع المدني يسران جنبا إلى جنب في اطار متكامل ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية [1]

ولقد ساهم أنطيو غرامشي وأحدث قطيعة جديدة في المفهوم الدلالي لمضمون المجتمع المدني إذ يعتبر أن مجال أو حقل التنافس الايديولوجي من اختصاص المثقف الذي يجب عليه المساهمة في التنشئة الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي .

ولإنجاح عملية التثقيف من الضروري انشاء منظمات وجمعيات مهنية ونقابية وأحزاب سياسية الهدف من انشائها هو تكوين بناء فوقي لإنتاج الافكار وتقليص الفجوة أو محاولة ايجاد نوع من التكامل بين البناء الفوقي والبناء القاعدي أي عامة الجماهير .

وفي المجمل فإن غرامشي يضع استراتيجية أو مقاربة جديدة للتغيير الاجتماعي الهدف منها تحقيق تحقيق السيطرة والهيمنة الايدلوجية بواسطة أجهزة الدولة المتعددة بواسطة تنظيمات المجتمع المدني وتعبئة المثقفون للعمل في اطار مؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة مع أجهزة ومؤسسات الدولة .

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، 2015 ، ص 47.

ثانيا : المداخل الحديثة لدراسة المجتمع المدني

هناك العديد من المداخل النظرية الحديثة التي اهتمت بدراسة قضايا المجتمع المدني وسوف نتناولها فيمايلي [1]:

1- نظرية السلم الامتدادي :

وترتكز هاته النظرية على دور تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها مكمل ومساهم في تقديم خدمات إلى جانب المؤسسات الحكومية وقوة اقتراح للحكومات .

ومن رواد هذا الاتجاه ويب سيدني (Wib Sidney) وترتكز على أربعة افتراضات :

- يجب أن يتضمن دستور أية دولة و أن ينص صراحة على مجموعة من الحقوق والواجبات يجب على الدولة أن تتحمل مسؤولية وأن تلتزم تطبيق القانون على الجميع وبدون تمييز .

- إن قيام الدولة بدورها وتدخلها في تقديم الخدمات المختلفة مرتبط بإمكاناتها من مواد وإمكانات مالية وغيرها ، مما ينتج احيانا عند تطبيق سياساتها قصور نتيجة لقلة الموارد ، وهذا ما يحتم ويدفع بمنظمات المجتمع المدني التدخل لمعالجة النقائص وسد العجز بتقديم خدمات مكملة في جميع الجوانب .

- إن تدخل تنظيمات المجتمع المدني في تقديم بعض الخدمات إلى جانب الدولة لايمكن أن يشمل جميع السكان ، نظرا لقلة امكانات الجمعيات .

وعليه فإن تدخلها يكون بصورة جزئية ويشمل فئات معينة أو مناطق معينة تحاول مساعدتها والتكفل بها قدر الامكان ، بمعنى حتى تنظيمات المجتمع المدني امكاناتها محدودة مقارنة بمؤسسات الدولة .

وما يميز خدمات منظمات المجتمع المدني أنها تتميز بالمرونة والسهولة في التدخل والتنظيم والإبداع .

2 - نظرية الاعمدة المتقاربة :

[1] شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، ص 66.

ومن بين رواد هذه المقاربة جراي (Gray) الذي يعتبر أن كل الحكومات تقدم خطط عمل وهي عبارة عن وعود انتخابية أو برامج عمل لوضع برامج معينة أو لتنفيذ خطط عمل لكنها في أغلب الاحيان تعجز عن تحقيق الوعود لعدة أسباب [1].

ومن هنا يجب التركيز على التدخل و التعاون والشراكة والتضامن مابين الاجهزة الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني في وضع وخاصة في تنفيذ السياسات والبرامج العامة وفي تقديم الخدمات المختلفة من رعاية صحية وتعليم وغيرها .

والتدخل يكون موازي من جانب مؤسسات الدولة ومن جانب تنظيمات المجتمع المدني حتى لا يكون هناك تداخل .

مثال على ذلك التدخل لا يكون في نفس المكان والجهة بل تقسم الادوار حتى لايكون هناك تداخل مابين الطرفين وتعارض .

3 ـ نظرية اخفاق الحكومة و اخفاق السوق :

تعتبر هاته النظرية أن من بين أسباب نمو وتطور وتدخل تنظيمات المجتمع المدني في تقديم ومحاولة اشباع مختلف الحاجات للمجتمع هو الاخفاق المزدوج للسوق في ضبط مستوى المعيشة وتحقيق نوع من التوازن والاستقرار والتقليل من درجات التفاوت بين المداخيل والتفاوت الطبقي من جهة .

ومن جهة ثانية فإن تدخل تنظيمات المجتمع المدني نتيجة كذلك لإخفاق مؤسسات الحكومية حتى في حالة تدخلها نتيجة اخفاق السوق ومحاولة توظيف التدخل لصالحها .

فإن هذا في حدادته يعتبر فشل وإخفاق يحتم على تنظيمات المجتمع المدني التدخل محاولة تخفيف من حدة الازمات ومحاولة خلق نوع من التوازن والاستقرار الاجتماعي بعدة طرق منها مقاطعة السلع في حالة الغلاء ، أو توفير وجلب سلع وتوزيعها بأسعار معقولة أو توفير سلع بديلة .

وعموما فإن قانون العرض أو الطلب أو اقتصاد السوق لا يحقق التوازن عكس ما تدعيه الانظمة الرأسمالية

كما أن الحكومات في الانظمة الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق لا تضمن توفير كل الخدمات و التوازن والاستقرار وخاصة في المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة .

مما يحتم على القطاع الثالث القطاع غير الربحي التدخل لإشباع وتوفير بعض الخدمات حيث فشلت الحكومات وذلك يتوقف على عوامل منها :

[1] شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ـ إن حجم قوة تدخل تنظيمات المجتمع المدني تكون وفق درجة تجانس المجتمع والتعايش العرقي والديني والثقافي الاثني .

ـ إن تزايد تدخل الحكومات في انفاقها وهيمنتها على القطاعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع ،بأن تكون هي المتدخل والراعي آليا يضعف تنظيمات المجتمع المدني .

ـ إن مسألة تمويل تنظيمات المجتمع المدني وخاصة إذا كانت من قبل الحكومات يضعف ويحد من استقلالية وحتى خدماتها تكون موجهة ومبرمجة .

وعلى العموم يجب التعاون والتضامن والشراكة .

4 ـ نظرية الاصلاح المخلص:

وهي تقترب من طرح النظرية السابقة نظرية الاخفاق المزدوج للسوق وللحكومات في اشباع الحاجات وتحقيق التوازن في المجتمع .

ومن هنا فإنها تطرح مخرج أخر ويتمثل في ضرورة ظهور نخب اصلاحية ورواد اجتماعين مبدعين تعمل على تكوين تنظيمات المجتمع المدني تقود عمليات اشباع وتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع .

بمعنى يجب أن يتوفر المجتمع على موارد بشرية كفوءة تساهم في التفكير والإبداع على ايجاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووضع البرامج والخطط والاستراتجيات .

5 ـ نظرية الثقة :

وتنطلق هاته النظرية من زاوية مفادها أن نمو وتطور تنظيمات المجتمع المدني وضرورة تدخلها لتقديم العديد من الخدمات والرعاية الاجتماعية وتوفير العديد من السلع .

يكون نتيجة لفقدان الثقة في مؤسسات القطاع الاقتصادي الخاص الذي يقدم خدمات وسلع بدون ضمان حد أدنى من الجودة المطلوبة سواء من حيث السعر أو الجودة ، أو بمجرد انتشار معلومات تفيد بضعف خدمات القطاع الخاص .

وفي العموم ضعف القطاع الاقتصادي الخاص وضعف خدامته والتحايل يكون دائما وفي غالب الاحيان نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي في الانظمة السياسية وفي كل القطاعات ، ولكن ليس كل مؤسسات القطاع الخاص فاسدة ولا تقدم خدمات وسلع لا تتوفر على جوانب الجودة .

6 ـ نظرية دولة الرفاه :

وتنطلق هاته النظرية من تقليص نمو وتطور وإنشاء وتوسع تنظيمات المجتمع المدني إلى الدولة التي تعتبرها كمعرقل وعائق أمام تنظيمات المجتمع المدني .

وخاصة في الانظمة السياسية والدول الريعية التي تتدخل وتهيمن على توفير كل الخدمات والسلع في المجتمع وتحقيق مستويات عالية من الرفاهية التي لا تعني التنمية والتطور .

والدولة تصبح هي التي تقدم الاعانات والمساعدات مباشرة ودون حاجة لمؤسسات وسيطة مثل تنظيمات المجتمع المدني ، مثل ما هو سائد في دول الخليج مثلا .

وعموما ينتشر هذا الأنموذج في الدول الشمولية وغير الديمقراطية التي تتوفر على امكانات الريع وقلة النمو والتعداد السكاني .

7 ـ نظرية الاعتماد المتبادل [1] :

وتنطلق هاته المقاربة من أن الصراع والتنافس بين القطاع الثالث و المؤسسات الحكومية لا يخدم المجتمع ، بل يجب ويحتم على الطرفين التعاون والتضامن والشراكة والاعتماد المتبادل بينهما لخدمة المجتمع .

وعموما لا يمكن للحكومة بمفردها ولا سوق ولا تنظيمات المجتمع المدني كل بمفرده القدرة على مجابهة وتقديم كل الخدمات مما يحتم التحالف والتعاون .

8 ـ نظرية الاصول الاجتماعية والسياسية :

والتي تنطلق من تصنيف طبيعة الانظمة السياسية وهامش الحرية واحترام حقوق الانسان ومكانة وكيفية التعامل مع تنظيمات المجتمع المدني من قبل السلطات .

ويحددون أربعة أنماط تحكم العلاقات بين تفاعل وتعامل السلطات مع تنظيمات المجتمع المدني وفق طبيعة النظام السياسي القائم (نظام الليبرالي ، النظام الاشتراكي ، النظام الشمولي ، النظام الهجين) .

وبناء على طبيعة النظام السياسي يتحدد دور الدولة في القيام بإعمالها بين الاتساع والضيق ويؤثر ذلك على حجم تدخل تنظيمات المجتمع المدني أيضا .

ففي النظام الليبرالي يكون حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي محدود وهامش من الحرية لابأس به فتميل الكافة لصالح تنظيمات المجتمع المدني .

أما في النمط الاشتراكي حيث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يكون كبير والدولة تتكفل بتقديم الخدمات الاجتماعية مع هامش من الحرية محدود فتميل الكافة لصالح مؤسسات الدولة على حساب حجم تنظيمات المجتمع المدني وإن وجدت فتكون لدعم سياسية الدولة .

[1] شاوش اخوان جهيدة ، المرجع السابق ، ص 68.

بينما في النظام الشمولي فالدولة تستخدم القوة في فرض سياساتها ويغيب هامش الحرية وتغيب معه تنظيمات المجتمع المدني ويمكن أن تتحول إلى السرية لتقديم خدماتها ومواجهة السلطة الحاكمة في سبيل الحرية .

أما في النظام السياسي الهجين أو المختلط الذي يوصف بأنه ديمقراطي تعددي تنافسي مقيد أو ديمقراطية الواجهة وبه هامش من الحرية المقيدة يسمح بنشوء تنظيمات المجتمع المدني عدديا فقط من دون التأثير بقوة في الحياة السياسية والاجتماعية .

وتسعى الدولة بمؤسساتها هي التي تحاول اختراق والعمل على التحكم وتوجيه تنظيمات المجتمع المني وفق منطقها .

وفي المجمل طبيعة النظام السياسي وهامش الحرية هو الذي يحدد حجم وتدخل تنظيمات المجتمع المدني .

المحور الحادي عشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني في الوطن العربي

إن مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي يعتبر من حيث الممارسة الوجود قديما و لكن في الفكر الحديث بدأ استعماله في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وكثر استعماله وتوظيفه في الكثير من المجالات السياسية والأكاديمية ، وأصبح يوظف ويفهم على أنه موازي للدولة أو مستقل عنها والذي تمثله العديد من التنظيمات والجمعيات المختلفة .

وأحيانا يستعمل المفهوم أنه خصم يهدف لإضعاف الدولة والحد من تفوقها وتسلطها على باقي البنى الاجتماعية والثقافية .

ومن جهة أخرى هناك خلط في استعمال مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الاهلي هذا الأخير يوظف في السياق التاريخي وبالبنى التقليدية عكس مصطلح المجتمع المدني.

ونتيجة للخلط وعدم اعطاء مفهوم واضح لتنظيمات المجتمع المدني من قبل المفكرين العرب يمكن تصنيف المداخل والمقاربات التي تناولت المجتمع المدني إلى ثلاثة تيارات رئيسة وهي [1] :

1 ـ الاتجاه التراثي المحافظ :

وهذا الاتجاه يعود غلى التاريخ العربي الاسلامي ويربط مسالة نشوء وظهور تنظيمات المجتمع المدني إلى التاريخ ويربطه بالبنى الاجتماعية التقليدية والتي استمرت إلى اليوم مثل الزوايا وبعض التنظيمات القبلية .

وفي التراث العربي الاسلامي توجد العديد من المفاهيم والاستخدامات الدلائل مثل جماعة أهل الحل والعقد ، والجماعة ، والمؤمن ، والشورى ، البيعة إلخ .

ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن تلك الدلائل تستخدم كبديل للمفاهيم الغربية كالمجتمع المدني وحقوق الانسان ، والمواطنة وغيرها .

وهناك من يرى من أصحاب هذا الاتجاه التراثي المحافظ أن المجتمعات العربية والإسلامية عرفت في تاريخها العديد من الظواهر والتنظيمات والمؤسسات التي يمكن اعتبارها مؤسسات مجتمع مدني .

مثل ظواهر المدينة ، النشاطات التجارية ، والوحدات الانتاجية والحرفية ، وخاصة بعد دخول وانتشار الدين الإسلامي وكانت جلها ترتكز على المسجد ، والطرق الصوفية ، ودوائر الأوقاف و الحبوس .

ويعزز هذا الطرح والموقف كون هذه الفضاءات والتنظيمات لعبت دور الوسيط بين الاهالي والسلطان (الحاكم) .

كما أنها شكلت اطارا منظما ومؤسسيا وتكفلت بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية للمجتمع العربي والإسلامي مند القدم .

وهذه التنظيمات والحركات الاجتماعية سواء اتجهت في اتجاه التعاون والتنسيق مع الهيئات الحاكمة أو الاحتجاج والتصادم معها أو الرفض مع عامة الناس أو هي كجزء منها فإنها تعتبر بمثابة تعبيرا مستقلا عن السلطة الحاكمة .

ويعزز الاتجاه التراثي المحافظ موقفه بتفسير مفهوم المجتمع المدني الذي يرفض التمييز والفصل بين مفهوم المجتمع الاهلي والمجتمع المدني ويستعملهما بنفس المفهوم والمعنى .

[1] ـ بن لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 25.

2 ـ أنصار المجتمع الأهلي :

ويشير أنصار هذا الاتجاه أن التميز بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم مصطلح المجتمع الاهلي يهدف إلى علمنة المجتمعات العربية الاسلامية وإضعافها أمام مؤسسات الدولة ودون الوصول إلى تكوين مجتمع أهلي مدني حقيقي[1] .

وهم يبررون موقفهم بالدور التاريخي الهام الذي لعبته الجماعات الاهلية في الحفاظ ونشر الثقافة العربية الاسلامية وفي محاربة الاستعمار أثناء مراحل الاحتلال .

ويتبنى هذا الطرح برهان غليون إذ يعتبر أن تنظيمات المجتمع المدني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تغطي النشاط الحر غير المنظم من قبل الدولة .

والذي يتيح لهذا النشاط بالنمو والتنافس والتجدد والإبداع ، فالجمعيات والتنظيمات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني .

وبتالي يجب ويحتم احترام خصوصيات المجتمع العربي والإسلامي وعد اخضاعها للمفاهيم الغربية .

ويذهب المفكر المصري أحمد ثابت إلى اعتبار مفهوم المجتمع المدني انتاجا من انتاجات الحضارة الغربية ، ولا يمكن اسقاطه على مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية الاسلامية [1].

فالمجتمع المدني الغربي متأسس على ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على أفراد متحررين من كافة الروابط من كل الروابط العائلية والدينية .

وحسب التراث والكتابات الغربية فإن المجتمع المدني يقوم على الايديولوجيات الرئيسة والفرعية ، النظام الاقتصادي ، الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية والمهنية ، وجماعات المصالح والضغط والإعلام وغيرها .

وعلى هذا فإن مفهوم المجتمع المدني مفهوما حديثا قد لا ينطبق على المجتمعات العربية الاسلامية .

التي تتميز بتقارب الابنية التقليدية مع الابنية الحديثة في المجتمع ، وعلى هذا الأساس يجب ادخال مفاهيم وأبنية مثل العائلة والقبيلة والعشيرة والتجمعات والتنظيمات الدينية التي لا تخضع لسيطرة الدولة في ميدان تنظيم و تسيير نشاط المجتمع الاهلي .

هاته التنظيمات والأبنية للمجتمع الاهلي الذي كان يقوم بدور الوساطة بين الحكم والأهالي يمكن اعتبارها كبديل مناسب للتعبير وفهم المجتمع المدني في التراث والممارسة في المجتمع العربي الاسلامي .

---

[1] ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص

[1] ـ بن لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 27.

3- الاتجاه الحداثي :

هذا الاتجاه الحداثي في الفكر العربي الاسلامي يدعو إلى الفصل والتمييز بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الاهلي .

فا تنظيمات المجتمع المدني الذي يتشكل من مؤسسات وتنظيمات حديثة يسعى ويهدف إلى التنافس سلميا وديمقراطيا في العملية السياسية .

ويهدف من وراء المنافسة إلى المساهمة في تحقيق نوع التكامل والتعاون والاندماج في الساحة الوطنية .

أما المجتمع الاهلي وتنظيماته المتعددة فهو يتشكل من أبينة تقليدية وإثنية تعمل على تكريس التخلف ، ويعتبر عائقا سياسيا واجتماعيا أمام تكوين مجتمع مدني حقيقي .

وفي هذا الاطار يرى محمد عابد الجابري أن المجتمع المدني الجيد هو الذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية .

حيث يمارس فيه الحكم على أساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وأن المجتمع المدني هو الذي تحترم فيه الحريات وسيادة القانون ، وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بمعنى الدولة الحديثة الديمقراطية .

وأن المجتمع المدني الحديث وتنظيماته هو المجتمع الديمقراطي وغير العائلي او الوارثي التقليدي .

وإجمالا فإن مفكري اتجاه الحداثة يفصلون فصلا تاما بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي .

والأكثر من هذا فمنهم يقرون ويجزمون بأن تنظيمات المجتمع المدني تنظيمات ومؤسسات علمانية تشمل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الاقتصادية ، أي مختلف التنظيمات المدنية الحديثة وغير العائلية وغير الوراثية في المجتمع .

وعموما فرغم هاته الاختلافات حول طبيعة المجتمع المدني وتنظيماته فإن ذلك يشجع على المزيد من البحث والدراسة لفهم كل جوانب الموضوع .

اضافة إلى الاتجاهات النظرية لدراسة المجتمع المدني في المجتمعات العربية يمكن دراسة المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة بواسطة مجموعة من المقاربات النظرية وهي نظرية العصبية والقبلية السياسية ، والزبائنية السياسية ، ومقاربة علاقة الدولة بالمجتمع :

1- اقتراب العصبية والقبلية :

ويعتبر ابن خلدون رائد نظرية العصبية التي استوحاها من القران الكريم ومن سورة سيدنا يوسف عليه السلام .

ومن الواقع العربي والإسلامي الذي أحتك به وعاش فيه ، ولقد استعمل ابن خلدون كلمة العصبية بمعنى تلك الرابطة الاجتماعية والرابطة القبلية أو الرابطة البدوية أحيانا.

والعصبية تعني اللحمة أو الجماعة الدائمة والمتلازمة في أي وقت وهي تتجاوز الزمان والمكان .

والعصبية تتطلب شرطين اساسين وهما : القرابة والملازمة ولا تنشأ بعلاقات التعاقد الاجتماعي ، وإنما بعلاقات الوراثة علاقات بقرابة الدم أي علاقات طبيعية .

إذن فالعصبية علاقات سيكولوجية شعورية ولاشعورية تربط أفراد جماعة معينة وهي قائمة على الملازمة والديمومة وتتقوى أكثر في حالة وقوع الاخطار على الجماعة أو أحد أفرادها [1] .

وهي تقوم على مبادئ التضامن الجماعي بين الجماعة والفرد فالفرد لايمنكه الخروج على تقاليد ونظم القبيلة في السلم والحرب ,

وفي حالة خروجه والتنكر للجماعة فقد يتعرض إلى عقوبات عينية مالية ومعنوية قد تصل إلى الطرد النهائي من القبيلة او العشيرة .

وعليه فالعصبية عند عبد الراحمن ابن خلدون هي الآنا الجماعي اي القوة الجماعية التي تواجه الاخرين .

وعموما فإن نظرية العصبية تصلح لدراسة وفهم قضايا المجتمع المدني في جل الدول العربية القائمة على جملة من التحالفات غير الرسمية تكون فيها رواسب التعصب المجتمعي والقبلي والاثني والديني دور كبيرا في ممارسة السلطة والاستفادة من الغنائم .

2 - مدخل الزبائنية السياسية :

[1] - بن لقرع بن علي ، المرجع السابق ، ص 40.

وتعني الزبونية السياسية والاجتماعية على أنها فعل أو روابط وتعاملات تجمع بين الرعاة (الحكام) والرعية الاهالي الاتباع (الزبائن) وتكون التعاملات أو العلاقات على أساس منافع مادية .

ونظرا لسيطرة وامتلاك الدولة أو الحكام زمام الامور وخاصة الريع والمنافع المادية التي توفرها للإتباع مقابل الولاء والدعم والطاعة .

ومن جهة اخرى تدل الزبونية السياسية على توزيع المنافع والموارد والنفاذ إلى مصادر السلطة الرمزية والفعلية (الأجهزة الحكومية ، المؤسسات الدينية) من خلال آلية مرتكزة على الولاءات الشخصية التي يتم نسجها وليس على أساس رسمي قانوني .

وتتدخل في تكريسها مختلف الابنية الاولية والتقليدية القبلية والطائفية والعشائرية والجهوية الاثنية وغيرها .

ولقد استخدمت الزبونية بشكل عام لوصف العلاقات غير الرسمية التي يتم فيها تبادل الخدمات بين أفراد غير متكافئة .

وتأخد في الغالب علاقات الزبونية علاقات عمودية من الأعلى إلى الأسفل وتتصف بأنها غير منتظمة وقد يكون للزبون عدة مصادر أو وصي مما قد يخلق تضارب في المصالح والمنافع المتعارضة .

وقد تكون أفقية على أساس نوع من التحالفات والتضامن بين جماعات و أطراف من أجل اقتسام الادوار والغنائم .

ومن جهة أخرى تعد الزبونية السياسية والاجتماعية تعتمد استراتيجيات لتجديد النخب السياسية من خلال التبعية والولاء للأطراف النافذة في دواليب السلطة .

وقد قدم أولفييه روي (Olivier Roy) ثلاثة انماط أو أنواع للزبائنية السياسية وهي :

ـ النمط أو الشكل الأول :

وهي مجموع الشبكة امعاونة التي تجتمع حول شخصية ذات سلطة ومنصب وتدوم حتى بعد تنحيه من المنصب فيبقى تأثيره متواصل .

ـ النمط الثاني :

تمثله المجموعة المتضامنة التقليدية مثل الأسرة الموسعة ، العشيرة ،القبيلة ، القرية والتي تسبق الدولة في نشأتها وتساهم مؤسسات الدولة في خلق هذا النوع من أنواع الزبائنية

السياسية و الاجتماعية بهدف الاستيلاء واحتكار السلطة وفق منطق الجماعة الضيقة والجهوية على أساس إثني مثلا.

ـ النمط الثالث :

وتتكون فيه الزبائنية على أساس من التضامنية الحديثة التي ليس لها وجود سابق عن الدولة وتتشكل في الغالب من علاقات الزبونية القائمة على التضامن بين اعضائها بواسطة علاقات الزواج والقرابة والمحسوبية لتكون عصبية حديثة تدير شؤون السلطة لمنفعتها لوحدها .

وعموما تعد الزبانية من الاساليب الحديثة التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية العربية في ترويض تنظيمات المجتمع المدني وخلق نخب ومثقفون عصويين وخلق فئة أو زبائنية من التجار والمقاولين الجدد بطريقة منح المنافع والاستفادة منها بطرق غير رسمية وغير قانونية ولكن أساسها الولاء والحماية وتقاسم المنافع .

المحور الثاني عشر : مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني

تتعدد مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني ، ولكن يمكن التمييز بين عدة عوامل تؤثر على كفاءة وفعالية حركات المجتمع المدني في اداء أدوراه وتلبية مطالبه وتحقيق مصالحه .

هذه العوامل قد تكون داخلية تتعلق بالمنظمة وخصائصها في داتها ، أوقد تكون بعوامل خارجية ترتبط بالمحيط الخارجي التي تتعامل معه [1].

أولا :عوامل مرتبطة بالمجتمع المدني :

وبدورها تنقسم إلى قسمين :

1 ـ **عوامل كمية مادية** :

حجم وانتشار المنظمات والعضوية والوسائل المادية والبشرية التي تملكها تنظيمات المجتمع المدني والتي تمكنها من تمويل نشاطها وتغطية احتياجات أعضائها .

وكلما كان لمنظمة المجتمع المدني استقلالية التمويل وامتلاك الوسائل المالية والمادية كلما زاد من اتساع مجال حركة تنظيمات المجتمع المدني في التحرك ومواصلة العمل والنشاط بكل فعالية وقوة التأثير.

2 ـ عوامل كيفية :

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 82.

ويقصد بها مجموعة من الصفات التي تتميز بها تنظيمات المجتمع المدني من حسن التنظيم وقوة تأثير قادة التنظيمات بالاعتماد على المشاركة والحوار والنقد في تناول مختلف القضايا والاعتماد على القيم مثل التسامح ،الديمقراطية .

كما تساهم المصداقية والالتزام بتطبيق المبادئ الديمقراطية والعمل والتضحية من أجل تحقيق الاهداف من عوامل قوتها .

ومن جهة أخرى فإن تأسيس مختلف حركات المجتمع المدني وخاصة (النشأة) التي تكون خارج أطر النظام فإنها تكون لها الاستقلالية الكافية ومصدر قوتها .

وفيمايلي بعض العوامل التي تساعد منظمات المجتمع المدني على قوة وفعاليته في التأثير على الحقل السياسي :

ـ الوعي السياسي لدى المواطنين في المجتمع :

فالمواطن الذي يملك قدرا من الوعي يمكنه ذلك من معرفة حقوقه وواجباته في المجتمع الذي ينتمي إليه ويسعى للمشاركة في الحياة العامة والانضمام إلى مختلف مؤسسات المجتمع المدني .

ومن زاوية ثانية فإن اشراك وفتح المجال من طرف الحكومات للتعامل مع تنظيمات المجتمع المدني لمعالجة وإيجاد الحلول وإشباع رغبات المجتمع و الاعضاء يزيد من درجة النضال والمشاركة الفعالة .

ـ المشاركة الايجابية في النشاط الجمعوي والخيري والتطوعي :

من خلال التطوع بمحض الارادة و التضامن والمشاركة بالجهد والوقت والتضحية في سبيل تحقيق أهداف تنظيمات المجتمع المدني وإسعاد الغير.

إن الفرد عندما يختار الانضمام والنشاط في المجال الجمعوي والخيري التطوعي ودفع الاشتراكات والعمل بإخلاص فإن ذلك ينبع من الارادة الطوعية والحرة مما يساهم بشكل كبير في فعالية النشاط .

ـ تلبية مطالب ومصالح تنظيمات المجتمع المدني :

إن تحقيق مطالب ورغبات تنظيمات المجتمع المدني يتطلب اشباع وتلبية رغبات الاعضاء الذين يشاركون و يلتزمون بالعمل والتطوع في جميع الاوقات وتحفيزه بالحوافز المادية والمعنوية حتى يواصل النشاط بحماس أكثر.

وإن قدرة واستطاعة أية منظمة على تلبية وتحقيق مطالب المواطنين يعمل على استقطاب اعضاء جدد للمشاركة في العمل الجمعوي.

أما في حالة ضعف تنظيمات المجتمع المدني امام السلطات الرسمية الحكومية ، فإن ذلك يساهم في فشل العمل والنشاط التطوعي وبالتالي الاعتماد على الاجهزة الرسمية ولا داعي من الانضمام والاتصال بالتنظيمات المختلفة .

ـ الصفة التمثلية والمصداقية في النشاط الاجتماعي :

ويعني أن يلتزم الأعضاء بقدر عالي من الصدق في العمل وفي تمثيل مختلف الفئات والجماعات من قبل الأعضاء القياديين .

وأن يكونوا بمثابة القدوة في التعامل مع مختلف القضايا وانشغالات المواطنين في كل المناسبات والظروف المحيطة .

ـ المكانة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للأعضاء :

وبالخصوص في قيادة تنظيمات المجتمع المدني بأن تضم في قيادتها شخصيات عامة مرموقة من علماء ومفكرين وفنانين ووزراء سابقون يضفون قيمة مضافة لعمل ونشاط الجمعيات المتعددة .

هاته الشخصيات العامة تحظى بثقة المواطنين وتوفر للمنظمة أساليب التأثير وجلب الأموال .

وكذلك تتوقف فعالية الجمعية على نوعية الاعضاء من حيث السمعة والثقة مثلا ، والعمر أي نسبة الشباب الذين يعملون بحيوية ونشاط لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل التنظيم في المجتمع .

ـ المشاركة الواسعة من قبل الفئات المستهدفة والمستفيدة :

بمعنى أن الفئات التي تسعى المنظمة إلى خدمتها وتوفير وإشباع حجاتها وتلبية مطالبها أن يكون لها فضاء داخل المنظمة ، كاقتراح خطط وبرامج ومشاريع وحتى المشاركة في صنع القرار بداخلها .

وأما في حالة عدم الثقة في الفئات المستهدفة من طرف أعضاء وقيادي التنظيمات في ضعف وعدم قدرتهم على فهم القضايا فإن ذلك يولد العزوف وعدم التعامل معهم بطريقة سلسة ، ويؤدي إلى اضعاف وفشل تنظيمات المجتمع المدني على فهم وترتيب الاولويات في تلبية ومعالجة القضايا المختلفة وفي كيفية الترتيب من الاهم فالمهم بشكل يرضي ويخدم الجميع .

ـ التضامن والتنسيق المتبادل :

بين مختلف الجمعيات والتنظيمات التي تنشط في ميادين مختلفة أو مجال معين ومن دون إقصاء أو تهميش .

وإن قدرة تنظيمات المجتمع المدني على القيام بتحالفات وأعمال التنسيق والمشاركة في تقريب وجهات النظر يعد ظاهرة صحية لتحقيق الاهداف المسطرة .

ومن جهة أخرى التقارب والتنسيق يؤدي إلى محاربة الانانية داخل التنظيمات ويحارب مظاهر التطرف ويعمل على تسهيل المشاركة وتقديم البدائل ، ولو حتى مع التنظيمات الدولية التي تشترك في النشاط وتقديم الخدمات المختلفة .

ثانيا : عوامل تتعلق بدور الدولة

المقصود بهذه العوامل هي مدى درجة استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن دواليب الأنظمة السياسية وتدخل الحكومات كشرط أساسي لنجاحها في أداء وظائفها وأدوارها المختلفة بفعالية واستقلالية ويمكن اجمالها فيمايلي :

ـ استقلالية النشأة والتأسيس والحل :

بمعنى ان السلطات الرسمية لا تفرض أو تضع شروط وإجراءات تعجيزية من أجل الحصول على تراخيص النشاط والتأسيس .

وعلى الحكومة أن تلتزم وتحترم القوانين التي تنظم النشاط وعدم وضع العقبات امامها تحت أي ظرف أو حجة خارجة عن القانون.

ومن زاوية أخرى لا يمكن للحكومات أن تتدخل من أجل توقيف وتجميد نشاط أو حل المنظمة بقرار تنفيذي ، بل الحل يا إما أن يكون بفعل إرادي أي أن الجمعية تحل نفسها أو بحكم قضائي .

ـ الاعتماد على التمويل الذاتي :

بأن تبتعد تنظيمات المجتمع المدني على مصادر التمويل الحكومي حتى تتمكن من الحفاظ على استقلاليتها .

وأن لا تجعل التمويل الحكومي المصدر الاساسي للحصول على المداخيل لتغطية نفقات أنشطتها لإشباع الاحتياجات بما يكفل لها حرية الحركة والنشاط في سبيل تحقيق أهدافها .

وهذا ما يسمح للتنظيمات من القيام بإقامة المشاريع التي تمكنها من الحصول على الأموال الكافية لتمويل مشاريعها .

رغم أن الجمعيات في نشاطاتها لا تهدف إلى الحصول على أرباح عينية أو مادية وإنما تقوم على التطوع والعمل الخيري.

ـ استقلالية القرار واختيار القيادة :

ويعني أن تكون قرارات تنظيمات المجتمع المدني معبرة عن الإرادة المستقلة لأعضائها بعيدا عن تدخل أجهزة الدولة .

على أن يتولى المناصب القيادية في التنظيمات أعضاء يتم انتخابهم بطريقة شفافة وديمقراطية من طرف القاعدة وبدون تدخل الحكومة في فرض أو ترشيح شخص معين أو تعيين من يسير المنظمة .

ودون أن تتدخل الحكومة في وضع أية شروط أو قيود كا توفر شروط معينة في عمليات الترشيح ، حتى يكون مجلس قيادة المنظمة نتيجة للتعبير الحر والصادق للأغلبية من الاصوات المعبر عنها من طرف بقية الأعضاء .

كما يعبر عن الاستقلالية ضرورة أن لا تتدخل الحكومة وتفرض سلطتها لمحاولة تقييد نشاط المنظمة بل تعمل من أجل توفير المجال المناسب لنشاط وتحرك تنظيمات المجتمع المدني .

وأن تحترم حقوق الأفراد والجماعات في التنظيم والاجتماع والتعبير الحر بطريقة سلمية وبدون اللجوء إلى استعمال العنف المادي والمعنوي .

وفي حالة غياب الحرية والاستقلالية و انفتاح المجال أمام مختلف تنظيمات المجتمع المدني يتيح للحكومة من التدخل والهيمنة على ممارسة النشاط بكل حرية وهذا ما يضيق المجال ويحد من نشاط الجمعيات .

وإن أستمر تدخل الحكومات فإن ذلك سوف يؤدي إلى نمو مظاهر سلبية في لدى المواطنين ويشعرهم بالإحباط ويدفعهم للتخلي عن المبادرات في سبيل تقديم الخدمات العامة ويدفعهم إلى اللامبالاة وعدم التحمس والاهتمام بالشؤون العامة .

وأن المشاركة والنشاطات التي يحاول القيام بها لا جدوى منها ولا قيمة لها ، وقد يدفع في اتجاه خيارات التطرف وأساليب غير شريفة .

تصل إلى استعمال وتوظيف العنف وأعمال التخريب والتدمير التي لا تنفع ولا تعود بالفائدة على منظمات المجتمع المدني ولا على المجتمع ككل .

المحور الثالث عشر :علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني

إن علاقة تنظيمات المجتمع المدني بمؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية في الحقيقة تتطلب نوع من الاستقلالية عن أجهزة الدولة وهي أحد العناصر المهمة لتعريف منظمات المجتمع المدني أي أنها تنظيمات غير حكومية ، ولكن هاته الاستقلالية ليست مطلقة بل نسبية وذلك راجع إلى :

- وجود العديد من التنظيمات المتعددة داخل جغرافية الدولة والتي تتعامل مع المؤسسات الحكومية .

- ضرورة التنازل عن المواقف الصلبة ولايمكن لأية جهة أن تكون لها القدرة على مواجهة المشاكل والصعوبات بدون التعاون والشراكة لإيجاد الحلول ومعالجة مختلف الصعوبات والعراقيل .

ولهذين العاملين لا يمكن الجزم بوجود استقلالية مطلقة ، بل هناك استقلالية نسبية تمكن من خدمة الطرفين في اطار قانوني وفي اطار التعاون والتضامن والاتصال والحوار الهادف وفي حالة الاستقلالية المطلقة فإنها لا تخدم الطرفين سواء حركات المجتمع المدني أو مؤسسات الدولة .

وعليه فإن علاقات مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني علاقات متشابكة ومتداخلة ومعقدة في نفس الوقت .

وأن هاته العلاقات لا تبنى على علاقات التباعد والانفصال التام ، لأن تنظيمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في الحياة والنشاط السياسي وهو ميدان عمل وتدخل المؤسسات الحكومية .[1]

ومن زاوية أخرى تتدخل تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا وأداة لمساعدة مؤسسات الدولة في التنمية و النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وإشباع وتلبية بعض الحاجيات وضبط سلوك الأفراد إلى جانب الدولة .

غير أن مؤسسات الدولة تملك وتنفرد ببعض الوظائف نتيجة امتلاكها لوحدها لسلطة استخدام القوة المادية لردع الخارجين عن القانون والنظام العام وحفظ كيان المجتمع ، وهي التي تملك سلطة تطبيق أساليب الثواب والعقاب على كل من يعيش ويستفيد من خدمات ذلك البلد .

كما أن الدولة هي المسؤولة عن الدفاع عن المجتمع في حالة وجود أخطار داخلية أو خارجية في حالات الحرب والسلم .

وتتحدد مساحة الحرية والاستقلالية لتنظيمات المجتمع المدني داخل الدولة في اطار القوانين التي تسمح وتنظم نشاط من حيث التأسيس والإشهار وتحديد مصادر التمويل والحصول على المساعدات الداخلية او من جهات أجنبية ولكن في اطار قانوني وشفاف ، وتحديد أسلوب انتخاب قيادتها بطرق ديمقراطية من دون تدخل مؤسسات الدولة وطرق الحل وغيرها .

وعموما فإن علاقات تنظيمات المجتمع المدني بمؤسسات الدولة تتحدد في ثلاثة علاقات وهي [1] :

1 - علاقة التنسيق والتعاون والتكامل :

وتتعلق بسعي تنظيمات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع وتقديم خدمات وتحاول التعامل والرد على ما تتخذه الحكومة من قرارات في الحياة العامة .

ويتوقف تأثير كل منظمة على درجة قوتها ووزنها ودرجة التنسيق فيما بينها وما تعتمد عليه من وسائل الاتصال المباشر بالمسؤولين والمرشحين لمختلف المناصب أو استعمال أساليب غير مباشرة كا شن حملات اعلامية للتأثير على الرأي العام .

وإن نجاح سياسات العمومية الخاصة بالتعليم والتربية والصحة والبيئة والشباب وغيرها تتطلب اهتماما وتنسيقا وشراكة بين تنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى .

---

[1] - شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 85.

[1] ايمان حسن ، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي ، اطار نظري ومفاهيمي .معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين : 2017، ص 32، 35 ، 43.

كالتعاون والتنسيق مثلا بين منظمات حقوق الانسان ومختلف النقابات المهنية والجمعيات المهتمة بقضايا المساواة و عدم التفرقة وتكافؤ الفرص في المجتمع مع الجهاز القضائي بقضايا حقوق الانسان والحريات الاساسية .

أو التنسيق والتعاون بين منظمات وجمعيات رجال المال والأعمال ووزارة الاقتصاد والتجارة والسياحة والهيئات العاملة في مجال ألاستثمار او التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الحماية و الرعاية الاجتماعية مع وزارة الشؤون الاجتماعية و المجالس المحلية ،وفي مجال البيئة ومختلف القطاعات التي تهم المجتمع ,

وفي العموم يتم التنسيق في شكل تبادل معلومات والتعاون والمشاركة والتداول حول مختلف القضايا والسياسات العمومية ذات المصلحة العامة .

2 - التنافس والتصادم :

إن علاقات التنافس والتصادم بين تنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة غالبا ما ترتبط بقضايا حقوق الانسان والحريات العامة وقضايا المجال الاجتماعي والاقتصادي وسوء الاوضاع المعيشية وانهيار القدرة الشرائية .

مما يدفع التنظيمات حقوق الانسان والتنظيمات النقابية والمهنية إلى التصادم مع الحكومات للمطالبة بتحسين الاوضاع والتراجع أو اتخاذ بعض القرارات مثل الزيادة في الأجور أو اطلاق بعض المعتقلين أو تحسن ظروف العمل .

ولكن لا يمكن الحديث دائما عن علاقات التنافس والتصادم والهيمنة لعلاقات بين تنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ، ولكن قوة منظمات المجتمع تبرز من خلال قدرتها على الالتزام بالعمل العقلاني وبناء والالتزام بالديمقراطية .

والرأي القائل بأن تفوق منظمات المجتمع المدني في النشاط الاجتماعي عن مؤسسات الدولة يؤدي إلى اضعافها أو العكس تفوق مؤسسات الدولة يؤدي إلى اضعاف تنظيمات المجتمع المدني .

هذا غير صحيح اطلاقا وخاصة في الدول التي توصف بأنها ديمقراطية فإن قوة حركات المجتمع المدني تساهم في تقوية الدولة وقوة الدولة الديمقراطية تساهم في تقوية تنظيمات المجتمع المدني وعليه يوجد تكامل والعلاقة متبادلة .

3 - اختراق الدولة للمجتمع المدني :

إن اختراق تنظيمات المجتمع المدني من قبل الأجهزة الحكومية والتدخل في شؤونها يفقدها الكثير من استقلاليتها ومصداقيتها ويجعلها مجرد تنظيم موالي فقط لتنفيذ الإملاءات ومختلف القرارات .

وذلك من خلال المندسين وتقديم مرشحين لإجراء انتخابات شكلية كالتزكية أو اللجو إلى الانقلابات والتفرد بالتعيين للتحكم في منظمات المجتمع المدني بأن تصبح تابعة مع توظيف المال والإغراءات لبسط هيمنتها وسيطرتها عليها .

كما تعمل الحكومات على بسط سيطرتها بالسعي إلى الحاق تنظيمات المجتمع المدني بالأجهزة الحكومية والوزارات وجعلها عبارة عن امتداد لها تتحكم فيها ودون السماح لها بالنشاط بكل استقلالية .

وتجبرها من خلال تتدخل في مصادر تمويلها وفي تعيين من يقودها من الموالين بهدف مساندة كل قرارات الحكومة وبدون معارضة .

وبالسيطرة والاختراق لتنظيمات المجتمع المدني من قبل الحكومة يصبح المجتمع المدني جسد بلا روح ويفقد الاستقلالية وبالتالي روح المبادرة والإبداع .

مما يمهد الطريق أمام الحكومات لتصبح صاحبة المبادرات والمصدر الوحيد للاقتراحات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالتراجع والفشل .

لأنها لم تحقق أهم الشروط الاساسية لنجاحها من خلال اشراك الجمعيات في عملية صناعة القرارات .

ولكن هذا غير طبيعي بل إن علاقة تنظيمات المجتمع المدني بمؤسسات الدولة ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة تعاون وتكامل وشراكة ، وربما تكون علاقات تصادم في الدول غير الديمقراطية والشمولية .

وما يجب التأكيد عليه أن في نشأة تنظيمات المجتمع المدني يمكن ان تحمل في طياتها أنماطا متعددة مع أجهزة الدولة ، بأن تكون هاته التنظيمات مكملا للدولة أو بديلا لها أو زائدا عنها ، رقيبا عليها ، أو مجرد حامي لمصالحها ، أو واجهة لها أمام المجتمع الدولي [1] .

أما عن تعامل الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني يحدد مانور (Manor) استراتيجيات متعددة تستخدمها الحكومات تجاه تنظيمات المجتمع المدني موضحا في أغلب الاحيان يكون في الواقع الميداني والعملي خليط من الاساليب المنتهجة والتي تتلخص فيمايلي :

ـ أن تلتزم الدولة وتفتح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني بتطبيق مقولة " أتركوهم يعملوا " وبعدها تتم محاسبتهم وتنفيذ سياسات معينة سواء ايجابية أو سلبية مع ضمان التحفيز لهم وعدم عرقلتهم .

ـ أن تلجأ أجهزة الدولة إلى اغلاق المجال وإتباع سياسة قمعية اتجاه تنظيمات المجتمع المدني وعدم السماح لها بالنشاط الحر.

ـ أن تعمل الدولة على تقسيم تنظيمات المجتمع المدني وخلق الفرقة بمنح العديد من التراخيص ودعم الحركات التصحيحية وغيرها .

1ـ شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 88.

ـ أن تعمل الحكومات على ضم وخلق وهيمنة وإنشاء تنظيمات موالية للحكومة عن طريق الدعم المالي أو دعم عيني أو معنوي أو تبادل منفعة .

ـ ويمكن أن تكون علاقة ايجابية عن طريق التقارب والدخول في علاقات تعاون وتكامل مشاركة فعالة .

ـ وأحينا تكون العلاقة عبارة عن علاقات شكلية مجرد صورة للواجهة على أنه يوجد مجتمع مدني مستقل ونشيط في المجتمع .

ومن الناحية العملية نجد أن الحكومات بإمكانها أن تؤدي دور يحفز العمل المدني للجمعيات أو دورا منظما ولا تتدخل في شؤونه .

وبإمكان الدولة توفير المناخ المناسب لتكوين ونمؤ تنظيمات المجتمع المدني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الدعم المالي والمادي والمعنوي بتوفير المقرات والدعم المالي المباشر وتسهيل النشاط عن طريق فسح المجال أمامها للتعبير الحر واستخدام كل الساحات العامة المتوفرة وغيرها .

ولكن من دون المساس بجوهر قيام حركات المجتمع المدني والمتمثلة في الاستقلالية من خلال السيطرة عليها بالدعم المالي .

وعموما فإن علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني في الغالب تتأرجح بين التعاون والتصادم الخفي أحيانا على حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، على أساس ديمقراطي وبه هامش من الحرية يضمن تأسيس وحرية نشاط الجمعيات أو نظام تسلطي شمولي لا يقبل قيام منظمات تعارضه وتنتقده .

ومن جهة أخرى يوضح (Helmich Smillie) أن تعامل الدولة مع تنظيمات المجتمع المدني على أساس التعاون و التكاليف والدور الذي تقوم به .

فمن جهة تعتبرها بأنها أدوات ضرورية للقيام ببعض المهام مثل توصيل الخدمات للمناطق الصعبة وبهذا فهي قليلة التكلفة ويجب فتح لها المجال لتعويض عجز المؤسسات الحكومية عن القيام بذلك .

أو أنها عبارة عن حركات شعبية جماهيرية نابعة من مبادرة المواطنين الذين يدفعون الضرائب والتي منها يتم تمويل هاته المنظمات وبالتالي فهي تكلف الدولة أعباء ويجب التعامل معها بما يخدم المصالح العامة .

وحاليا في اطار السياسات الدولية الجديدة التي أصبحت تدعم وتشترط على الكثير من الدول ضرورة اشراك تنظيمات المجتمع المدني في تنفيذ مشاريع الدعم والتنمية وخاصة في الدول الفقيرة والنامية للحد من تدخل الدولة وتوجيه الاعانات والمساعدات .

والعلاقة تتحدد على حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، و حاليا يتم التركيز على الانظمة الديمقراطية التي تضمن الحرية والشراكة والتعاون لخدمة مصالح المجتمع .

المحور الرابع عشر : درجة استقلالية ومقومات تنظيمات المجتمع المدني

هناك نوعين من تنظيمات المجتمع المدني ذات نشأة خارجية وأخرى ذات نشأة داخلية .

أولا ـ التنظيمات ذات النشأة الخارجية :

والتي نشأت خارج أطر النظام السياسي من حيث التنظيم والتمويل وكلما كانت النشأة خارج أطر النظام السياسي كلما كانت أكثر استقلالية .

ثانيا ـ التنظيمات ذات النشأة الداخلية:

وهي التي يكون النظام أو أية جهة وراء انشائها وبالتالي تكون تابعة أو موالية ومخترقة وذات استقلالية ناقصة.

وعموما فإن التنظيمات ذات النشأة الخارجية تكون أكثر استقلالية وخاصة في الانظمة الديمقراطية ، أما في العالم الثالث والدول العربية الاسلامية حيث الانظمة الهجينة والشمولية فإننا نلاحظ كثرة انشاء التنظيمات الموالية بهدف ضمان العم للبقاء في السلطة ، وحتى التنظيمات التقليدية الاهلية التي نشأت قبل تكوين الدولة أو خارجها تحاول اختراقها وجعلها موالية بعدة طرق ومنها شراء الذمم والتمويل .

هذا باختصار عن درجة استقلالية تنظيمات المجتمع المدني وبعدها نتناول في النقطة الموالية مقومات المجتمع المدني .

مقومات المجتمع المدني

الاسس القانونية : والمتمثلة في جل القوانين والتشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني وتوفر الضمانات اللازمة لحركاتها ونشاطاتها وفق اطار معلوم ومحكم بطريقة شفافة [1] والتي يجب أن تتضمن النقاط الاساسية ومنها :

ـ وضع أو وجود دستور يتضمن الحقوق والحريات الاساسية وينص صراحة على حرية تشكيل وإنشاء مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية ومختلف الجمعيات بكل حرية وبدون فرض شروط تعجزية.

ـ ضمان التعددية السياسية والحزبية والإعلامية وحرية الرأي والاختلاف وحرية المعتقد الديني والثقافي في ظل الاحترام المتبادل بين الجميع.

ـ وضع قواعد وإجراءات تحكم وتنظم منظمات المجتمع المدني ويجري تطبيقها على الجميع بدون تفرقة.

ـ استقلالية السلطة القضائية وجهاز العدالة والقضاء في مختلف المستويات لحماية المؤسسات الدستورية وصيانة الحريات الفردية والجماعية .

ـ وضع منظومة قانونية متوازنة ومتكاملة وتكون فوق الجميع تفرض احترامها وتطبيق مخرجاتها في سبيل بناء وتعزيز دولة الحق والعدل والقانون بمعنى الدولة العصرية التي تنظم وتحمي العلاقات بين مؤسسات الدولة والأفراد ومنظمات المجتمع المدني وضبط مختلف الانشطة وتمنع اللجوء إلى الطرق غير الشرعية أو المشبهوة او استعمال العنف والمواجهة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة لصيانة الاستقرار وتحقيق مزيدا من التقدم والازدهار في مختلف الميادين ويقع على عاتق الدولة تحقيق الوحدة القانونية في جميع الميادين والمستويات.

الأسس السياسية :

[1] ـ سلاف سامي ، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في ظل التعددية السياسية ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2009 ، ص 40 .

ويعتبر الجانب السياسي الاطار الاساسي التي ترتكز عليه مختلف الانظمة السياسية وخاصة الانظمة الديمقراطية القائمة على الحريات الاساسية الفردية والجماعية والتعدد المفتوح وحرية انشاء وتكوين والانضمام إلى مختلف التنظيمات بكل حرية .

والدولة بمؤسساتها هي التي تضمن وتوفر الضمانات الضرورية لحماية حقوق الانسان وبالتالي توفر المناخ المناسب لتقوية وتعزيز حركات المجتمع المدني وتساهم في ترسيخ الديمقراطية ليصبح المجتمع المدني من الركائز التي تستند عليها كل المؤسسات التي تشكل المجتمع والدولة بغرض تحقيق الاهداف المختلفة ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال :

1 ـ حياد مؤسسات الدولة اتجاه كل القوى والتنظيمات الموجودة في المجتمع على نفس المعاملة وعدم احتكار السلطة

2 ـ وجود القنوات الرسمية تمكن منظمات المجتمع المدني من التعامل والاتصال معها بسهولة ومن دون عراقيل ، مثل المجالس النيابية والمحلية المنتخبة ومختلف السلطات والمؤسسات الاستشارية والقضائية ووسائل الاتصال المختلفة للتعبير و ايصال الانشغالات المختلفة وهذا من جهة اخرى يرتكز على قوة ودرجة نضج ووعي منظمات المجتمع المدني ودرجة التنسيق بين مختلف المؤسسات.

الأسس الاقتصادية:

العامل الاقتصادي والوضعية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي ودرجة التطور التي وصل إليها المجتمع في بلد ما تساهم مما لاشك فيه في نمو وازدهار المجتمع المدني ، لأن ظهور وتطور المجتمع المدني صاحب النهضة الصناعية والاقتصادية في الدول الغربية وفي بناء الاقتصاد والديمقراطية والمساهمة في الانتاج وخلق الثروة .

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدخل في علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات الدولية والمحلية أوفي التنسيق من أجل الانتاج أو تقديم الخدمات أو ضع خطط لتنفيذ مشاريعها .

ويبقى دور مؤسسات الدولة هي وضع وتوحيد القوانين التي تنظم الاقتصاد والمشروعات والقيام بالمشاريع الضخمة والإستراتيجية وإدارة المرافق التي لا يستطيع القطاع الخاص أو القطاع الثالث القيام بها لتوفير المنتجات والخدمات المختلفة مثل الصحة التعليم قطاع النقل بمختلف أنواعه مثلا.

الأسس الثقافية والإيديولوجية :

والتي تتعلق بالجوانب الحضارية والقيم الدينية والأخلاق والايدولوجيا والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمعات فلكل مجتمع قيم وثقافته الخاصة به .

وفي هذا الاطار تتحرك مؤسسات المجتمع المدني بإبراز الخصوصيات والشعور بالانتماء للوطن والدفاع عن القيم المختلفة والايدولوجيات المتعددة في المجتمع المدني والقيم

والأفكار التي يحملها أفراد تنظيمات المجتمع المدني في اطار قيم التسامح والاحترام والتضامن .

بالإضافة إلى انتاج القيم والمجتمع المدني في حدادته مرتبط بنمط القيم وإنتاج الخطاب الايدولوجي والدفاع عن قيم الحرية والحريات الفردية والجماعية واحترام العلاقات الانسانية السائدة في الوسط الاجتماعي وقيم المواطنة.

وعموما لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل وتنشط خارج الاطار الثقافي والاجتماعي السائد في أي مجتمع درجة القبول والرضى والشراكة والتنسيق والتواجد والانتشار في المجتمع [1] .

يقوم على مجموعة من المقومات الاساسية ترتكز عليها اغلب منظمات المجتمع المدني أهمها:

ـ الجانب التنظيمي ويتمثل في الجانب القانوني الذي يوفر ويسمح ويضمن حرية تأسيس مختلف الجمعيات والتنظيمات والهيئات ولكن في اطار تنظيمي مشروع وليس في اطار فوضوي حتى تسهل عملية التعامل والمحاسبة .

ومن جهة أخرى الخضوع لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية في اطار دولة القانون والحق وفي إطار القوانين الأساسية والقوانين الداخلية المنظمة لعمل وسير وتنظيم هاته الجمعيات والمنظمات تتمكن من تحقيق أهدافها في إطار شفاف مما يسهل العمل والاستمرارية .

ـ الفعل الارادي الطوعية وهي أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها تنشأ بمحض الارادة .

ونتيجة للرغبة المشتركة لمختلف اعضائها دون تدخل أطراف أو جهات أخرى أو لأصحاب النفوذ في السلطة وتمارس نشاطاتها المختلفة بعيدا عن أي تدخل في شؤونها .

وعادة تكون الدوافع لإنشاء تنظيمات المجتمع المدني نتيجة الاحساس بمشاكل وقضايا المجتمع أو الواقع المعاش بهدف خدمة والتعبير عن مختلف المطالب وإيجاد الحلول المناسبة أو تقديم خدمات ومساعدات تسهل أو تعالج الاهتمامات وإيجاد الحلول بطريقة منظمة وجوارية .

ـ الاستقلالية وهي جوهر أساسي في إنشاء وتأسيس مختلف الحركات و التنظيمات ومنظمات المجتمع المدني التي هي في الأصل مستقلة عن الحكومات أي لا تخضع في نشاطاتها لأوامر المؤسسات الحكومية وتسمى بالمنظمات غي الحكومية .

والقرار يكون وفق قوانينها الاساسية والداخلية وما تمليه الظروف المحيطة ووفق إمكانياتها المادية والبشرية.

---

[1] ـ شريفي محمد رضا ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة وهران 2، 2016 . ص 42.

وعلاقاتها بالسلطات تكون في اطار التعاون والشراكة لخدمة الصالح العام وتحقيق أهدافها المسطرة ، وكلما كان النظام السياسي قائم على أسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان و يرتكز على احترام الحريات والقانون فإن مجال ازدهار منظمات المجتمع المدني يكون أفضل.

أما في حالة غياب القانون أو تقييد الحريات وإتباع أسلوب القمع من طرف السلطات يساهم في خلق تنظيمات للمجتمع المدني يكون دورها المعارضة والتصدي للقمع النشاط من أجل الحريات بدل التفرغ للعمل الخيري والتطوعي .

- عدم السعي إلى الربح خدمة المصلحة العامة وتحقيق أهداف يسعى إلى تحقيقها
- الاطار القيمي القيم الاخلاقية التسامح والتضامن والتكافل الاجتماعي .

المحور الخامس عشر : المجتمع المدني في الجزائر

إن ظهور و تطور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر أرتبط بالفكر العربي وارتبط بالاستعمار واستخدم في ثنائية حكومة استعمارية اجنبية في مقابل الاهالي المجتمع الاهلي وهم ذلك الرعايا المتخلفين التعساء غير المتحضرين ولذلك وجب احتلالهم وتسخيرهم لخدمة مصالح الدولة الاستعمارية .

ولكن في الوجود تاريخيا ارتبط بتاريخ وتطور المجتمع الجزائري وتمثلت في تنظيمات مثل تجماعت والتويزة كتنظيمات اجتماعية تقليدية ساهمت في تنمية وخدمة ورعاية مصالح المجتمع في جميع الميادين بتقديم مختلف الخدمات ماديا ومعنويا وتنظيم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ساهم الدين الاسلامي بواسطة الحواضر و الزوايا ودور العبادة والأوقاف والطرق الصوفية في ، تنظيم تعليم ورعاية مصالح المجتمع وحتى تنظيم عملية التقاضي والفصل في مختلف النزاعات الاجتماعية داخل وخارج الأسرة بتأسيس المحاكم الشرعية المحلية .

ولقد عرفت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر بالمفهوم الحديث من حيث التنظيم القانوني عدة تطورات ومراحل وخاصة بعد قانون 62/ 157 المؤرخ في 31 /12/ 1962 الذي ينص على استمرار العمل بالقوانين الفرنسية إلى أجل غير محدد [1] وبالتالي استمرار الاستناد إلى قانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 جويلية 1901 الذي يحدد في مادته الاولى تعريف الجمعية " بأنها اتفاق يضع شخصان أو أكثر بصفة مشتركة ودورية لتوظيف كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لايدر ربحا "

بينما الامر الرئاسي 71/ 79 المؤرخ في 3/ 12/ 1971 حيث عرفت المادة الاولى منه الجمعية " الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر ولا تدر ربحا" [1].

في حين أن القانون رقم 87 / 15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات ،فقد عرف الجمعية في المادة الثانية على أن الجمعية " تجمع أشخاص يتفقون لمدة محددة أو غير محددة على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين لا يدر ربحا ويجب أن يعلن عن هدف الجمعية دون غموض وأن يكون اسمها مطابق له "[2]

أما قانون 90 / 31 المؤرخ في 4 /12/ 1990 المتعلق بالجمعيات حيث تنص المادة 2 على " تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في اطارها اشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية أنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي

[1] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر الرئاسي 157/62 المؤرخ في 12/31/ 1962 المتعلق بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلى غاية تشريع قوانين جزائرية .الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 11 جأنفي 1963.

[1]ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 12/03/ 1971 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية عدد 105 الصادرة بتاريخ 12/24/ 1971.

[2] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 15/87 المؤرخ 15 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 1987.

والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له " [3]

في حين أن قانون 12/ 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق أيضا بالجمعيات ووفق المادة الثانية نفس ما جاء في القانون السابق مع إضافة الجمعيات ذات الطابع البيئي والخيري والإنساني .

مراحل تأسيس الجمعيات في الجزائر:

وتخضع الجمعيات من أجل التأسيس لمرحلتين حسب المادة 07 من قانون 06/12 **:**[1]

1 - مرحلة التصريح تسليم وصل التصريح

2 - مرحلة التسجيل تسليم وصل التسجيل

حجم الجمعيات وتصنيف الجمعيات في الجزائر:

وحسب المادة 06 من قانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 تصنف كمايلي:

- جمعيات محلية على مستوى البلدية وتتكون من 10 أعضاء
- جمعيات ولائية على مستوي الولاية وتتكون من 15 عضوا تضم على الاقل بلديتين
- جمعيات مابين الولايات (جهوية) وتتكون من 21 عضوا وتجمع على الاقل 3 ولايات
- جمعيات وطنية وتتكون من 25 عضوا وتجمع على الاقل 12 ولاية على الاقل

أهم المنظمات المؤثرة في الجزائر :

- منظمات رجال الدين والزوايا والطرق الصوفية
- منظمات رجال المال والأعمال
- قادة الجيش وقدماء المحاربين
- التقنوقراط

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية ، العدد 53 الصادرة بتاريخ 05 /12/ 1990.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات .الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة بتاريخ 12 /01/ 2012.

ـ المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

طرق تمويل المجتمع المدني في الجزائر :

الجانب المالي مهم جدا وهو الشريان الحيوي ويعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منه منظمات المجتمع المدني ، وفي الجزائر حسب قانون 12/ 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات وبنص المادة 29 التي تنص على " تتكون موارد الجمعية مماياتي:

ـ اشتراكات أعضائها

ـ المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها

ـ الهبات النقدية والعينية والوصايا

ـ مداخيل جمع التبرعات

ـ الاعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية وعموما فإن التمويل يأخذ عدة أشكال أهمها :

ـ التمويل الحكومي :

الاعانات الحكومية يمكن أن تستفيد من اعانات الدولة المادة 34 وليس اجباري وبالتالي التمويل ليس لكل الجمعيات عن طريق الولاء وليس البرنامج.

ـ التمويل الذاتي :

اشتراكات الاعضاء والهبات الاملاك الوقفية

ـ التمويل الخارجي :

من طرف الدول والمنظمات المانحة أو الشراكة مثل مع برنامج الانمائي للأمم المتحدة ، بشرط علم وموافقة السلطات العمومية وزارة الداخلية والخارجية ووفق نص المادتين (23-30) ولكن من جهة أخرى يبقى التمويل الخارجي سلاح دو حدين غياب الدعم الحكومي يدفع بعض التنظيمات غلى اللجو إلى التعاون والدعم أو التمويل الخارجي مما ينقص من استقلاليتها و يسهل اتهام تلك الجمعيات بالعمالة للخارج .

ـ الانشطة المولدة للدخل :

من نشاطات تجارية صحف مجلات الاعلام بصفة عامة تقديم خدمات وحسب

الفقرة 4 من المادة 17 من القانون 12/ 06 القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع نشاطها(نشاطات الاستغلال والتسيير)

اقتناء الاملاك المنقولة والعقارية لممارسة نشاطها .

- التمويل الذاتي :

مثل نشاطات غير ربحية مجلات و منتوجات وعائدات الوقف ونشاطات وخدمات مختلفة تقدم ولكن بأسعار تنافسية أو رمزية .

المحور السادس عشر : دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية وفي تنمية الموارد البشرية

يقصد بالموارد البشرية كل سكان بلد معين بينما القوى العاملة هي جميع الافراد الذين بلغوا السن العمل سواء كانوا في حالة نشاط أوعاطلين عن العمل بسبب ظروف اقتصادية أو اجتماعية وسواء كانوا مِؤهلين أو غير مؤهلين . أما تنمية الموارد البشرية تعني اعداد العنصر البشري وتعليمه وتكوينه وتدريبه ماديا ومعنويا وتزويده بمهارات حتى يصبح كفاءة لإفادة المجتمع في جميع الميادين .

وترتكز عملية تنمية الموارد البشرية على عدة جوانب وأبعاد وهي[1] :

تنمية الموارد البشرية والتركيز على تنمية قدراتهم الجسدية الحسية و الانسانية الاخلاقية .

محاولة الاستفادة من الكفاءات البشرية واستقطابها لزيادة انتاجية و مردودية المؤسسات المختلفة .

[1] عمر جوتيه ، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية " أقرأ " لمحو الامية بالجزائر و "مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة " باليمن . مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار ، الجزئر : المجلد 2 ، العدد 2، 2014 ، ص 214.

السعي من أجل الوصول إلى التحكم و الجودة والحوكمة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع .

وعليه هناك ارتباط بين تنمية الموارد البشرية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة ، فالتنمية البشرية تركز على تنمية وتحسين في الجوانب المعيشية من تعليم والصحة والغذاء وغيرها بمعنى توفير بيئة سليمة للحياة الكريمة وبجودة مقبولة .والتنمية المستدامة هي تنمية قدرات الموارد البشرية وتسهيل و توسيع الخيارات أمامهم في الاستثمار والاستهلاك للمواد الطبيعية بطرق عقلانية للحفاظ عل حق الاجيال القادمة من الاستمرار في العيش الكريم .

ومن جهة أخرى تساهم تنظيمات المجتمع المدني المختلفة في تعبئة الموارد البشرية ورفع من كفاءاتها وفي تنمية الرأس المال الاجتماعي (البشري) هذا المفهوم الذي بذا استخدامه حديثا في ادبيات العلوم الاجتماعية والمجتمع المدني من طرف بورديو (Bourdieu)عام 1983 وجيمس كوليمان (Coleman) 1988 ثم البنك الدولي بداية من عام 1997 وخاصة أن الرأس المال الاجتماعي يساهم في معالجة مختلف المشكلات والصعوبات من أزمة البطالة والفقر والعمل والبيئة وغيرها [1] .

عن طريق التدخل والمساعدة والمساهمة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مختلف الظروف العادية وفي الحالات الاستثنائية وكلما دعت الضرورة مثل التدخل في محاربة وباء كورنا وتتدخل عن طريق :

ـ التعليم تساهم في بناء مدراس وتقديم دروس ومساعدة ورعاية المتمدرسين

ـ التدريب عن طريق القيام بدورات تدريبية في مختلف النشاطات العلمية والمهنية

ـ التكوين القيام بدورات تكوينية في كل القطاعات مثال تكوين اطارات في كيفية مراقبة العمليات الانتخابية

ـ التطوير والإبداع بحكم أن أعضاء منظمات وجمعيات المجتمع المدني تضم كفاءات عالية في مختلف الميادين يمكنها تقديم ابداعاتها واكتشافاتها لخدمة المجتمع

ـ كما تساهم تنظيمات المجتمع المدني في تكوين وتنمية الكفاءات عن طريق التراكم والتجارب السابقة والمساهمة في عمليات التعبئة الاجتماعية [2]

ـ دورات التحكم والإتقان في مختلف الميادين والأعمال والمهن المتخصصة والمستجدات في حالة ظهور طرق وتطبيقات جديدة تنظم دورات لمواكبة المستجدات وتعميق المعارف وطرق التحكم لدى أعضاء الجمعيات ولإفراد المجتمع ككل.

[1] ـ ياسر الخواجة ، المجتمع المدني وتنمية الرأس المال الاجتماعي . دار النشر نيو بوك ، مصر : 2018 ، ص 17.
[2] Jeff Haynes ,op cit ,p19.

ـ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والتجارية

ـ دور منظمات المجتمع المدني في التعليم والتدريب

ـ دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع

ـ دور منظمات المجتمع المدني في ترقية المرأة

ـ المحافظة على الموارد الطبيعية و البشرية و العمل على تنميتها وتدوير المخلفات والمحافظة على البيئة والمساهمة في حملات التحسيس والتنظيف وتجميل المحيط .

ـ الاهتمام والعمل على تنمية قضايا الانسانية وحقوق الانسان وتثقيف المواطنين وحثهم على التكافل والعمل الانساني .

ـ المساهمة في الاتصال والإعلام وفي النشاط العمومي [1]

ـ تدعيم والمساهمة في الحماية و الرعاية الصحية الخيرية ومحاربة مختلف الامراض والأوبئة .

ـ دفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم ولاسيما في الدفاع عن السجناء والمعتقلين والأسرى وتقديم يد المساعدة النفسية والقضائية .

ـ تقديم الاقتراحات البناءة لأصحاب القرار في مؤسسات الدولة وخاصة في المسائل ذات الاولوية .

ـ تنمية الراس المال الاجتماعي والدفع بالكفاءات بالانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني للمساهمة في إثراء وترشيد الاقتراحات .

ـ تنظيم ورشات عمل وملتقيات تجمع بين صناع القرار وجمعيات المجتمع المدني لدراسة ومناقشة مختلف السياسات والتعبير عن المواقف المختلفة [2].

ـ الاهتمام بمسائل الاستشراف ووضع الخطط المستقبلية لتوقع وتجنب الكوارث المختلفة التي يمكن أن تضر المجتمع [1] .

ـ المساهمة في تننفيذ برامج أخلاقيات الموارد البشرية [2] .

دور منظمات المجتمع الدولية في التنمية المستدامة :

[1] Meik Rodekamp , op cit ,p 39.
[2] Meik Rodekamp , idem ,p 41.

[1] ـ ياسر الخواجة ، مرجع ، سابق ، 25.

[2] Paul Sparorw , Handbook of international Human Resource Management : Integrating People, process and context . WILEY : United King dom,2010, p414.

ونتناول في هذا العنصر الأدوار الدولية لتنظيمات المجتمع المدني وتدخلاتها في مجال التنمية المستدامة وفي التنمية الاستراتيجية ومحاولة توفير التمويل المالي [3] . بشكل عام ، ويتعلق الأمر بالمنظمات الغربية التي لها من الامكانيات للتدخل والنشاط لإعانة الدول الفقيرة أو الدول النامية .

وهي تتدخل على المستوى الدولي وفق صعيدين رئيسين للقيام بدورها وهما : الدور الاجتماعي الاقتصادي ،و الدور الثقافي القيمي .

وهناك من اعتبر تدخل منظمات المجتمع المدني الغربية بمثابة تدخل القوة الناعمة للتأثير على المجتمعات في الدول المستهدفة .

ففي الدور الاجتماعي والاقتصادي بحيث تقدم وتتدخل في تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتشارك في تحقيق التنمية المستدامة .

وقد تضاعف هذا الدور وخاصة بعد بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي في العديد من الدول النامية نتيجة تراجع دور الدول في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

ومن بين الادوار التي تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني الدولية (الغربية) لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة .

أنها تشارك في أنشطة الرعاية الاجتماعية بحيث توفر برامج لتقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية والتعليمية في الكثير من القارات و الدول في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية .

وتتنوع الأعمال الخيرية والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تقدمها تنظيمات المدنية الغربية لرعاية وتنمية المجتمعات الفقيرة والنامية .

وقد ساعدها في ذلك توفرها على موارد بشرية كفؤة و موارد مالية معتبرة وحرية التنقل بين مناطق العالم بذلك .

وإلى جانب الدور الاجتماعي تقوم بدور المشاركة في التنمية المستدامة وهي تركز في السنوات الأخيرة على المساهمة في المشاريع التنموية والتجارية التي تدر أرباحا وتخلق الثروة لتنمية الموارد البشرية [1].

كما تحاول التأثير و المساهمة في ايجاد الحلول للمشاكل بما فيها أخلاقيات وظيفة الموارد البشرية عن طريق برامج الشراكة والقيام بأبحاث ودراسات مع مختلف المؤسسات [2] .

وعموما فإن تدخل تنظيمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتلخص فيما يلي [3] :

---

[3] Meik Rodekamp , op cit 52.

[1] - ريهام خفاجي ، مؤسسات المجتمع المدني الغربية .(رسل قيم) : قراءة في الأدوار المحلية والدولية . 2017 ص 107.

[2] Paul Sparorw , op cit ,p424.

ـ تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني على أساليب القيادة الناجحة لتنفيذ الخطط والبرامج المسطرة وتحقيق الاهداف .

ـ تقسيم العمل وتنمية للمكاتب الفرعية للقيام بدورها .

ـ التعاون والاستعانة بتجارب التنظيمات الاخرى في عمليات التدخل وإيجاد الحلول للصعوبات.

ـ اعتماد الطرق الديمقراطية والشفافية في توزيع الاعانات والمساعدات وخاصة المالية ووضع اليات للرقابة والمحاسبة .

ـ الشراكة مع الحكومات في تدليل الصعوبات ولكن من دون وصاية وتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني .

وبصفة عامة لتحقيق التنمية يجب توفير الموارد البشرية الكفؤة والتي تمتلك قدرات للقيام بعمليات التنمية المختلفة .

المحور السابع عشر : صعوبات المجتمع المدني

[3] عمر حوتية ، مرجع سابق ، ص 217.

تواجه تنظيمات المجتمع المدني عدة صعوبات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية تنظيمية تحد من القيام بأدوارها المختلفة وأهمها:

ـ صعوبات سياسية منها غياب الحرية و الديمقراطية في ممارسة العمل الجمعوي والخيري والنقابي في الفضاء العمومي والتضييق على العمل بحجة ضمان الامن و تحقيق الاستقرار

ـ صعوبات اجتماعية منها عدم الانخراط والمشاركة في النشاط الجمعوي نتيجة الاعتقاد بأن العمل الجماعي والمصلحة العامة من اختصاص مؤسسات الدولة

ـ قيود وصعوبات قانونية تحد من حرية والتعبير عن المطالب خاصة المطلبية عن طريق تجريم بعض الافعال بحجة ضرب الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلد

ـ صعوبة الحصول على التراخيص من أجل النشاط والعمل الميداني

ـ صعوبات اقتصادية مادية وخاصة مسألة التمويل المالي والإعانات التي تقدم بدون مناصفة مثل المقرات والوسائل المادية

ـ صعوبات تتعلق بالزعامات على قيادة تنظيمات المجتمع المدني والتبعية وعدم الاستقلالية .

ـ صعوبات تتعلق بكثرة الخلافات والمشاكل داخل حركات المجتمع المدني .

ـ صعوبات تتعلق بغياب الموارد البشرية التي تتطوع للعمل الخيري وخاصة في المناطق الريفية الذي يحد من دور تنظيمات المجتمع المدني [1]

ـ التهميش والتضييق على نشاطات تنظيمات المجتمع المدني وعدم التعاون الاداري من طرف العديد من المؤسسات ، وعدم التمويل المالي للمشاريع ، وصعوبات تتعلق بمجال وإقليم التدخل . [2]

وفي الجزائر فتواجه تنظيمات المجتمع المدني التي يعبر عنها بإسم الحركة الجمعوية عدة صعوبات وعراقيا أهمها :

ـ صعوبة انخراط الأفراد والشباب في تنظيمات المجتمع المدني وعدم تجدر وانتشار ثقافة الانخراط في الجزائر بحجة عدم جدوى دور هاته المنظمات وعدم استقلاليتها.

ـ القوانين المقيدة للعمل الجمعوي والخيري التي تعدل باستمرار وخاصة التعديلات التي لها علاقة بقانون العقوبات التي تجرم الافعال التي توصف بأنها تمس بالمصلحة الوطنية مثل تعديلات 2020 أو حل بعض الجمعيات .

ـ تضييق في مجال الحريات العامة وعدم فتح فضاءات العمومية امام تنظيمات المجتمع المدني للنشاط بعدم منحها تراخيص للنشاط بحجة حماية النظام العام .

---

[1] Mohamed ADERDAR , les ONG ET LE DEVLOPPEMENT TERRTIORAL AU MAROC . REVUE Montagnes Méditerrané. Maroc : 2009,p 293.

[2] Mohamed ADERDAR, idem ,p294.

ـ صعوبات تعود لعدم وجود تنسيق استراتيجي بين الحركة الجمعوية في الجزائر نتيجة لغياب ثقافة التعاون والشراكة أو نتيجة الاختلافات الايدولوجية التي تمنع حدوث التقارب والتنسيق بين الجمعيات .

افتقار تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر إلى الأدوات والوسائل الفنية إلى جانب الكوادر البشرية المؤهلة يصعب من مهامها .

وإجمالا فإن صعوبات وعراقيل تنظيمات المجتمع المدني متعددة ومتنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حضارية وقانونية تشريعية وتنظيمية تحد من قيام مجتمع مدني فعال في المجتمع .

خلاصة :

وما يمكن قوله في تناول موضوع دور المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية ، ،على أنها محاولة الالمام بجميع جوانب الموضوع بالتركيز على مختلف العناصر باختصار والتبسيط حتى يسهل على الطلبة الفهم والاكتساب ويساعدهم على تجاوز الصعوبات.

وفي الاخير نرجو أن تساهم هاته المطبوعة في زيادة الفهم والتحصيل العلمي لطلبة الماستر السداسي الثاني تخصص إدارة الموارد البشرية.

قائمة المراجع :

أولا : الكتب باللغة العربية :

ـ اهنبرغ جون ، المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة .ترجمة علي حاكم صالح ،حسن ناظم ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 .

ـ اسبيقة محمد عبد القادر ، دراسات اجتماعية معاصرة . الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة : 2013 .

ـ الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .2000 .

ـ المطران غريغوار حداد و أخرون ، فكرة المجتمع العربي والتحدي الديمقراطي مؤسسة فريديش ايبرت: بيروت ، 2004 .

ـ الخواجة ياسر ، المجتمع المدني وتنمية الرأس المال الاجتماعي . دار النشر نيو بوك ، مصر : 2018 .

ـ الغزاوي عصام ، بشير شريف البرغوثي ، المنظمات غير الحكومية وحكم القانون : نحو قانون عالمي موحد . دم ، الأردن : 2007 .

ـ بن علي بن لقرع ، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي : دراسة دراسة حالة الكويت . نور للنشر : الكويت. 2017 .

ـ بشارة عزمي ،المجتمع المدني : دراسة نقدية مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي . ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .1998 .

ـ حسن ايمان ، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي ، اطار نظري ومفاهيمي .معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين : 2017 .

ـ خفاجي ريهام ، مؤسسات المجتمع المدني الغربية .(رسل قيم) : قراءة في الأدوار المحلية والدولية . 2017 .

ـ زين العابدين محمد ، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح .. دار المنظومة ، الاردن : 2011 .

ثانيا الكتب باللغة الاجنبية :

BOOKS:

-ADERAR Mohamed , les ONG ET LE DEVLOPPEMENT TERRTIORAL AU MAROC . REVUE Montagnes Méditerrané. Maroc : 2009.
-A Ravelosn Jean Aime et autre , qui' est- ce que la société civile. Antananarivo, 2009.
-Haynes Jeffe , Democracy and Civil Society in the Third World : Politics and New Political Movements . Polity Press: U SA, 2013.
-Planche Jeanne ; Société Civile: Un acteur historique de la gouvernance . Editions Charls Léopold .France : 2007.

- Rodekamp Miek , Their Members ' Voice : Civil Society Organisations in the European Union. Springer : Germany ,2013.

- Sparorw Paul , Handbook of international Human Resource Management : Integrating People, process and context . WILEY : United King dom,2010.
-SIDI HIDA Bouchra, Mouvements Sociaux et Logiques D'acteurs .les O N G de Développement Face a la Mondialisations et état au Maroc .USL presses universitaire de Louvain 2007.

المجلات :

ـ عمر جوتيه ، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية " أقرأ " لمحو الامية بالجزائر و "مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة " باليمن . مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار ، الجزئر : المجلد 2 ، العدد 2، 2014.

ـ حسن مروان ، المجتمع المدني من المفهوم إلى الممارسة .مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل , المركز الديمقراطي العربي ألمانيا : المجلد 2 ، أكتوبر 2019 .
ـ محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي ، بيروت : العدد 176 ، 1993 .

ـ زعطوط كلثوم ، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية . مجلة : مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية . الجزائر : جامعة الوادي ، العدد 33 مارس 2018 .

الرسائل الجامعية :

ـ سلاف سامي ، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في ظل التعددية السياسية ، رسالة ماجسير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2009 .
ـ شاوش اخوان جهيدة ، واقع المجتمع المدني في الجزائر : دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا .أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2015 .

ـ شريفي محمد رضا ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة وهران 2، 2016 .

المواقع الالكترونية :

ـ مها دحام ، تدقيق ،أزهار عبد الغني ، أهداف المجتمع المدني وخصائصه .موقع sotor .com تاريخ التصفح يوم 02/10/ 2021.

ـ موقع لجان أحياء المجتمع المدني .(sivaka sivil) facebook . com تاريخ التصفح يوم 2021/10/04.

القوانين الرسمية :

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر الرئاسي 157/62 المؤرخ في 12/31/ 1962 المتعلق بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلى غاية تشريع قوانين جزائرية .الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 11 جأنفي 1963.

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 12/03/ 1971 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية عدد 105 الصادرة بتاريخ 12/24/ 1971.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 15/87 المؤرخ 15 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 1987.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات . الجريدة الرسمية ، العدد 53 الصادرة بتاريخ 05 /12/ 1990.
ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات .الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة بتاريخ 12 /01/ 2012.

فهرس المطبوعة

ـ المحتويات.....1

ـ تقديم 3

ـ المحور الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني 4

ـ المحور الثاني : تعريف المجتمع المدني 10

ـ المحور الثالث : مكونات المجتمع المدني 15

ـ المحور الرابع : خصائص المجتمع المدني 17

ـ المحور الخامس : وظائف المجتمع المدني 24

ـ المحور السادس : أهمية المجتمع المدني 27

ـ المحور السابع : وسائل المجتمع المدني 40

ـ المحور الثامن : أهداف المجتمع المدني 43

ـ المحور التاسع :تصنيف المجتمع المدني 46

ـ المحور العاشر : المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني.....49

أولا : المداخل التقليدية 49

ثانيا : المداخل الحديثة 61

ـ المحور الحادي عشر :المداخل النظرية لدراسة المجتمع المدني في الوطن العربي..... 67

ـ المحور الثاني عشر : مصادر وعوامل قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني 75

ـ أولا : عوامل مرتبطة بالمجتمع المدني 75

ـ ثانيا : عوامل مرتبطة بالدولة 78

ـ المحور الثالث عشر :علاقة مؤسسات الدولة بتنظيمات المجتمع المدني 82

ـ المحور الرابع عشر : درجة استقلالية ومقومات تنظيمات المجتمع المدني.....89

ـ أولا : التنظيمات ذات النشأة الخارجية 89

ـ ثانيا : التنظيمات ذات النشأة الداخلية 89

ـ مقومات تنظيمات المجتمع المدني 90

ـ المحور الخامس عشر : المجتمع المدني في الجزائر..... 95

ـ المحور السادس عشر :دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية وفي تنمية الموارد البشرية.....100

ـ المحور السابع عشر : صعوبات وعراقيل المجتمع المدني 106

ـ خلاصة : 108

قائمة المراجع :.....109

ـ فهرس المطبوعة 113